الحق في الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم

The right to nationality for unaccompanied and separated minors

م.د. زينب ياسين عبد الخضر

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

Lect. Dr. Zainab yassen abdukhuder

zainab.ramathy@uobasrah.edu.iq

Mobil: 07808422068

الملخص

منح قانون حقوق الانسان ، الحق لجميع الأطفال بأن يولدوا بجنسية وهوية تحمي حقوقهم . فبرغم عدم وجود أرقام دقيقة حول العدد الإجمالي للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم عديمي الجنسية ، فقد سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مؤخرا حوالي ١٠ مليون طفل على الأقل محروم من الجنسية في انحاء العالم كافة . اذ غالبا ما تعمل الجنسية كإبواب قانونية أو عملية للتمتع بالحقوق الأخرى . لذا فالحرمان من الجنسية يعيق تمتعهم بالحقوق الأساسية الأخرى ويؤثر على رفاهيتهم . وينتج انعدام الجنسية من مجموعة من الظروف . وإن عدد الأطفال المتأثرين بهذه الظروف، والظروف المرتبطة بها مثير للقلق . لذا كان لا بد من البحث عن أنظمة فعالة لحماية الحق في الجنسية بالنسبة للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

الكلمات المفتاحية / القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، عديمي الجنسية ، اسباب انعدام الجنسية ، السوابق القضائية والتنفيذ في القانون المحلي .

Abstract

Human rights law grants all children the right to be born with a nationality and an identity that protects their rights. Although there are no precise figures on the total number of unaccompanied and separated minors who are stateless, UNHCR recently recorded at least 10 million children deprived of their nationality worldwide. Nationality often serves as a legal or practical gateway to other rights. Deprivation of nationality therefore impedes their enjoyment of other fundamental rights and affects their well-being. Statelessness results from a range of circumstances. The number of children affected by these circumstances, and the conditions associated with them, is alarming. It was therefore necessary to seek effective systems to protect the right to nationality for unaccompanied and separated minors.

Keywords: unaccompanied and separated minors, stateless person, causes of statelessness, case law and implementation in local law.

المقدمة

يعد انعدام الجنسية ظاهرة عالمية تؤثر على ملايين الأطفال في أرجاء العالم اجمع . فالمشكلة أكبر من مجرد قضية حقوق الطفل ، إذ يجب اعتماد مجموعة من الاجراءات كجزء من استجابة دولية فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة . فالطفولة محدودة ، لذا لا يمكن جعل أطفال اليوم ينتظرون إجراءات أو حلول الغد . وفي الوقت الحالي يولد عشرات الآلاف من الأطفال عديمي الجنسية كل عام . إذ اكدت التقارير على ولادة طفل واحد عديم الجنسية كل ١٠ دقائق في العالم ، في مقابل اجراءات تصدي ضعيفة للظاهرة . لذا فان انعدام الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم قضية حقيقية وعاجلة يجب أن تحظى بأولوية الاهتمام ، لانه مع كل عام يقضيه الطفل بدون جنسية ، يتفاقم تأثير انعدامها على حياته . إذ لا بد من العمل على وقف انتشار حالات انعدام الجنسية لدى القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم . وبشكل عام ، فإن انعدام الجنسية امر ذو أهمية مركزية للنظام الدولي لحقوق الانسان . فمن ناحية ، يُعد انعدام الجنسية هو الانتهاك الأكثر تطرفاً للحق في الجنسية ، ومن ناحية أخرى ، فإن عدم وجود أي جنسية يؤدي الى اعاقه الوصول إلى الحقوق والخدمات الأخرى ، مما يزيد من التعرض للتمييز والاستغلال وانتهاك حقوق الطفل . إذ يمكن أن يؤدي انتهاك حق واحد إلى انتهاكات متكررة على مدى الحياة . وغالباً ما يكون انعدام الجنسية لدى القصر نتيجة لعدة اسباب منها ، وراثه انعدام الجنسية من الوالدين إلى الطفل، ولكن يمكن أن يكون أيضاً ناجماً عن شكل من أشكال التمييز ، أو الافتقار إلى الضمانات الكافية، أو الثغرات في قوانين الجنسية ، او في تسجيل المواليد . فانعدام الجنسية هي قضية من قضايا حقوق الانسان والتنمية على حد سواء ، وينبغي معالجتها بطريقة لا تؤدي إلى تقويض أحدهما على الآخر ، وبالتالي فإن انعدام الجنسية يضر بحقوق الطفل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وفي الوقت ذاته تشهد الدول التي يتواجدون فيها تراجعاً في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والبشرية . لذا فإن ضمان حصول كل طفل على جنسية سيساعد الدول على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها في أهداف التنمية المستدامة. وعليه تعد معالجة حالات انعدام الجنسية خطوة حيوية نحو ضمان تمكين ملايين الأطفال من الخروج من دائرة التهميش والمطالبة بحقوقهم في بناء مستقبل أفضل. ومع ذلك، على الرغم من المخاطر التي يواجهها القصر عديمي الجنسية، فإن القليل من أنظمة حماية الطفل الدولية أو الوطنية تشمل الأطفال عديمي الجنسية في برامجها ، وهذا ما يحتاج إلى البحث والدراسة . وعليه ، كان لابد من بذل الجهود لاصدار عدة اتفاقيات دولية للقضاء على هذه الظاهرة التي باتت بازدياد كل عام ، مما ترتب عليه النظر في عدة قضايا دولية والمتمثلة بـ "السوابق القضائية"، وكذلك تنفيذ القانون الدولي في القانون المحلي

اهداف البحث / الهدف من هذه الدراسة هو :

- ١- تحديد ما إذا كانت المعايير الدولية توفر الحماية الكافية للحق في الجنسية لجميع القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم .
- ٢- تقييم كيف وإلى أي مدى تضمن المعايير الدولية إمكانية تمتع القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم بحقوقهم في الجنسية .

- ٣- توضيح المفاهيم المختلفة للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، وتحديد الطفل عديم الجنسية وفق الاتفاقيات الدولية .
- ٤- تحديد اسباب انعدام الجنسية ، وتحديد المشكلات التي تواجه الاطفال عديمي الجنسية
- ٥- معالجة الإطار الدولي للحق في الجنسية لجميع القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.
- ٦- معرفة ومعالجة الثغرات المحتملة في حماية الحق في الجنسية لهم .

اشكالية البحث / تكمن اشكالية موضوع البحث في السؤال الرئيسي التالي : الى اي مدى يحمي القانون الدولي حق الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ؟ ويتفرع منه جملة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ١- ماذا يعني القاصر غير المصحوب والطفل المنفصل عن ذويه ؟ وما هي الفئات المختلفة للقاصرين غير المصحوبين ؟ وماذا يعني الطفل المنفصل عن ذويه والطفل غير المصحوب ؟
- ٢- لماذا يتعرض القاصرون غير المصحوبين والمنفصلين لخطر عدم الحصول على الجنسية ؟
- ٣- كيف يحمي القانون الدولي حق القاصرين غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم في الحصول على الجنسية ؟ وإلى أي مدى تعالج هذه المعايير وضع جميع فئات القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين .

منهجية البحث/ اعتمدنا في بحث الموضوع على عدة مناهج منها : المنهج الوصفي ، والذي من خلاله يتم وصف الطفل غير المصحوب والطفل المنفصل عن ذويه عديمي الجنسية لتمييزه عن غيره ، فضلا عن ، استعراض الاتفاقيات الدولية التي تطرقت لحق الطفل في الجنسية للتمتع بباقي حقوقه ، والعمل على منع حالات انعدام الجنسية ، والتعرض لعدد من السوابق القضائية على مستوى القانون الدولي ، والمستوى المحلي .

وكذلك المنهج التحليلي ، والذي يتم من خلاله تحليل النصوص القانونية التي وردت في الاتفاقيات الدولية وبعض التشريعات الداخلية ، للاستعانة بها للقضاء على ظاهرة انعدام الجنسية .

هيكلية البحث / سيتم دراسة الموضوع وفق خطة بحثية مكونة من : مبحثين ، تناول المبحث الاول ، ماهية الجنسية وانعدام الجنسية في مطلبين ، الاول : مفهوم الجنسية وعديمي الجنسية ، بينما الثاني : فئات القصر غير المصحوبين المشمولين بانعدام الجنسية . فيما تطرق المبحث الثاني الى ، الإطار القانوني الدولي لحق الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين في مطلبين ، الاول : الحق في الجنسية في القانون الدولي ، بينما الثاني ، قضايا القانون الدولي والتنفيذ في القانون المحلي .

المبحث الأول

ماهية الجنسية وانعدام الجنسية

اقر القانون الدولي بحق الفرد في الجنسية ، باعتبارها رابطة سياسية وقانونية تربط الفرد بالدولة ، والتي عن طريقها يصبح الفرد مواطناً يتمتع بحقوق المواطنة داخل الدولة والتي يحمل جنسيتها ، ولها أهمية كبيرة له .

ولذلك عدت الجنسية من الحقوق الأساسية للفرد ، لذا فإن فقدان الفرد لهذه الجنسية له آثاراً قانونية سلبية ، فهي تمنح حاملها شخصية قانونية تجعله مواطناً للدولة المانحة له ، والتي تمكنه من

ممارسة جميع الحقوق والحريات التي يكفلها دستور الدولة وقوانينها . وأن انعدام الجنسية لدى الفرد يؤدي إلى تجرده من حقوق المواطنة ، فيُحرم من كافة الحقوق التي تمنحها الجنسية له .

المطلب الأول

مفهوم الجنسية وعديمي الجنسية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف الجنسية ، وانعدام الجنسية ، وأسباب انعدامها ، فضلاً عن مخاطر عدم حصول الفرد على الجنسية وكالاتي :-

الفرع الأول

تعريف الجنسية وانعدام الجنسية

سيتم التطرق لهذا الفرع من خلال :-

أولاً / تعريف الجنسية وانعدام الجنسية

في قضية نوتيبوم (Nottebohm) عام ١٩٥٥ عرّفت محكمة العدل الدولية الجنسية بأنه " وفقاً لممارسات الدول ، ولقرارات التحكيم القضائية ، ولآراء الكتاب ، فإن الجنسية هي " رابط قانوني يقوم على شعور بالانتماء الاجتماعي ، فهي ارتباط وثيق بين الوجدان والمصالح والمشاعر ، الى جانب وجود حقوق وواجبات متبادلة " (١). وبناء على ذلك ، تعبر الجنسية عن ارتباط وثيق ولكنها ايضاً تمنح الصفة الرسمية على رابطة الولاء والانتماء . وعند غياب رابطة الانتماء والولاء أو ضعفه ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زوال الجنسية . كما تم تعريف الجنسية من قبل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على أنها: "الرابط السياسية والقانونية التي تربط الشخص بدولة معينة وتربطه بها بروابط الولاء والإخلاص، مما يخوله الحصول على الحماية الدبلوماسية من تلك الدولة" (٢). وكذلك هي " الرابطة القانونية بين الشخص والدولة " (٣) ، ولا تشير الى الاصل العرقي للفرد . وهي ايضاً " علاقة قانونية محددة بين فرد ودولة تعترف بها تلك الدولة " (٤). بينما عرفها مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا بأنها " رابطة قانونية بين شخص ودولة ولا يجب أن تُفهم على أنها إشارة إلى الأصل العرقي أو العنصري " (٥). ويختلف عدد ونطاق وأسباب زوال الجنسية اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى (٦). إن الحصول على الجنسية يسمح للأطفال

¹ - Nottebohm, Liechtenstein v. Guatemala, Judgment, 1955 I.C.J. 4 (Apr. 6) , International Court Of Justice ,1955.

² -

Case of Castillo Petruzzi et al. v. Peru Judgment of May 30, 1999 (Merits, Reparations and Costs), Inter-American Court of Human Rights, 1999 .

³ - The European Convention On Nationality 1997 , Artic : 2 .

⁴ - Explanatory Report to the European Convention on Nationality 1997 , chapter 1- general matters , para : 20 .

⁵ - Draft Protocol To The African Chapter On Human And Peoples' Rights On The Specific Aspects Of The Right To A nationality And The Eradication Of Statelessness In Africa Explanatory Memorandum , 2018 , Artic:1 .

⁶ - A / HRC / 25 / 28 . 2013 .

بالذهاب إلى المدرسة ، وتعلم أشياء جيدة ، والحصول على الرعاية الصحية عندما يحتاجون إليها ، والسفر ، وغيرها من الحقوق . إذاً فالجنسية هي الرابطة القانونية بين الفرد والدولة ، وهي التي تعني الانتماء والعضوية لذلك البلد والمكان والمجتمع ككل (١) . تمنح الدول عادة الجنسية إما عن طريق النسب، حيث يكتسب الأطفال جنسية والديه (حق الدم)، أو من خلال ولادة الطفل على أراضي البلد (حق الأرض) . وتمنح معظم الدول الجنسية عن طريق الجمع بين الميلاد والنسب (٢) . ف" المواطنة " هي وسيلة للحفاظ على المعايير والقيم المشتركة للدولة كمجتمع سياسي واجتماعي . لقد كانت الجنسية في الأساس طريقة للتصنيف بين أولئك الذين لا يدينون بالولاء لملك معين ، وعليه تعد الجنسية في الأساس مسألة تتعلق بالقانون المحلي ، لكنها ذات عواقب دولية (٣) .

أما عديم الجنسية، فقد نصت اتفاقية عام ١٩٥٤ على أنه ، "الفرد الذي لا تعتبره أية دولة مواطناً فيها بمقتضى قانونها" . فالمنطلق من اعتبار فرد ما عديم الجنسية وفق الاتفاقية هو التشريع الداخلي للدول (٤) . اي هو الوضع الذي يجد الفرد نفسه بدون جنسية ، ولا يتم الاعتراف بهم رسمياً كمواطنين وفقاً لقانون اي دولة (٥) .

وقد لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن "تحديد ما إذا كان الفرد لا يعتبر مواطناً بموجب قانونها... هو مسألة مختلطة بين الحقيقة والقانون" . ومن ثم، "عندما تعامل السلطات المختصة فرداً ما على أنه شخص غير مواطن حتى لو بدا أنه مستوفي لمعايير الاكتساب التلقائي للجنسية بموجب قوانين الدولة، فإن هذا هو موقفها وليس نص القانون" هو الذي يحدد الاستنتاج بأن الدولة لا تعتبر مثل هذا الفرد مواطناً" (٦) .

وكما هو معلوم أن تنظيم الجنسية ، من حيث شروط اكتسابها يخضع للقانون الداخلي للدولة وفق نظامها القانوني الذي يحدد ضوابط تكوين الشخصية القانونية ، وذلك بموجب مبدأ السيادة التي تتمتع به كل دولة قائمة والذي يُعد بدوره مبدأ أساسياً من المبادئ الأساسية وفق القانون الدولي . لذا ينبغي على أي فرد حتى يتسنى اعتباره عديم الجنسية أن يثبت سلباً عدم وجود رباط قانوني بينه وبين أي بلد ذي صلة . ويعني ذلك إن الفرد عديم الجنسية لا يحمل جنسية أي بلد . ويولد بعض الأفراد وهم عديموا الجنسية ، لكن البعض الآخر قد يتحول إلى عديمي الجنسية لاحقاً (٧) . وعليه فإن حرمان الطفل من الجنسية يمكن أن يكون له تأثيراً سلبياً كبيراً على جميع الحقوق الأخرى ، بما في ذلك حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والحياة الأسرية . ويعد انعدام الجنسية في مرحلة الطفولة لدى الأطفال مشكلة غير مرئية إلى حد كبير ، ولا تزال مجهولة في الكثير من البلدان ، ولا يتوفر سوى القليل جداً من البيانات عن الأفراد المتأثرين . إن طبيعة انعدام الجنسية ذاتها باعتبارها شكلاً

¹-Childhood Statelessness,institute on statelessness and inclusion , The World's stateless wolf legal publishes,2014,p:5

² - Under The Radar And Under Protected, The Urgent Need To Address stateless children's rights, The UN. Refugee Agency , p: 5 .

³-Texts and Materials, The Child's Right To A Nationality And Childhood Statelessness, Institute on Statelessness and inclusion, 2018 ,p: 20.

⁴ - Convention relating to the Status of Stateless Persons 1954 , Artic: 1 .

⁵ -Falah Al Ghozali and others , The Protection Of Stateless Children Under The Instruments Of International Law, Media Keadilan: Jurnal Ilmu Hukum , Volume 14 , No. 2 , 2023 , 263 .

⁶ - HCR/GS/12/01, 2012, para: 16 & 30.

⁷ - Attorney,The child's right to a nationality and childhood statelessness ,A toolkit child rights actors ,Unicef,2023,p: 4

متطرفاً من اشكال الاستبعاد ، تدفع الأطفال عديمي الجنسية إلى ان يكونوا افراداً مهمشين في المجتمع ، يصعب ارتفاع أصواتهم والمطالبة بحقوقهم^(١).

يتضمن الشخص عديم الجنسية في المادة ١ (١) من معاهدة ١٩٥٤ الخاصة بوضع الاشخاص عديمي الجنسية ، مفهوم "المواطن" الذي يعكس وجود صلة رسمية ذات طابع سياسي وقانوني بين الفرد ودولة معينة. وهذا يختلف عن مفهوم الجنسية الذي يتعلق بالانتماء إلى مجموعة دينية أو لغوية أو عرقية. وعلى هذا النحو، فإن مفهوم المعاهدة للمصطلح "المواطن" يتوافق مع المفهوم التقليدي لهذا المصطلح بموجب القانون الدولي ، وهم الأشخاص الذين تعتبر الدولة أن لها ولاية قضائية عليهم على أساس الجنسية ، بما في ذلك الحق في رفع دعاوى ضد دول أخرى بسبب سوء معاملتهم^(٢).

وعليه يمكن تعريف الجنسية ، على أنها رابطة ولاء وانتماء تربط الفرد بالدولة ، أي رابطة قانونية وسياسية واجتماعية ، يكتسب بموجبها الصفة الوطنية ليصبح "مواطناً" ، ومن ثم يكتسب الحقوق ويتحمل الالتزامات ، وهي بذلك تمثل معياراً عالمياً . وان عدم حصول الطفل على الجنسية ، يجعله يواجه طوال حياته الحواجز والتمييز . ويؤثر انعدام الجنسية تأثيراً كبيراً على قدرة الطفل على الحصول على حقوقه ، مثل الرعاية الصحية الكافية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية وخدمات العدالة والمساواة ، وعلى تحقيق خططهم المستقبلية وأحلامهم ، إذ إن آثار الولادة عديمة الجنسية جوانب سلبية شديدة .

ثانياً / أسباب انعدام الجنسية

تكتسب الغالبية العظمى من الأطفال جنسيتهم عند ولادتهم ، تلقائياً وفوراً وبسهولة ، وذلك إما عن طريق والديهم (الدم) ، أو لأنهم ولدوا في أراضي بلدهم (الأرض) ، أو كليهما. ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للأطفال كافة . فعندما لا يكتسب الطفل أي جنسية عند الولادة ، او يفقد جنسيته الوحيدة أثناء الطفولة، فإن ذلك يجعله عديم الجنسية. وقد لا يكتسب الطفل جنسية عند ولادته لعدة أسباب، مثل الفشل أو عدم القدرة على تسجيل ولادة الطفل (بشكل صحيح) ، مما يجعل من الصعب إثبات مكان ولادة الطفل أو من هم والديه ، أو حتى يكون والدا الطفل عديمي الجنسية أنفسهم وليس لديهم جنسية يمكن نقلها . ويُعد هذا الوضع الذي ينتقل فيه إنعدام الجنسية من الوالدين إلى الطفل هو السبب الأكبر لانعدام الجنسية لدى الأطفال في العالم . ويستمر هذا الوضع بسبب فشل البلدان في احترام حقوق الإنسان لكل طفل في الحصول على الجنسية . ويمكن أيضاً فقدان الجنسية ، كما حصل لمجموعات بأكملها ، وغالبا ما تكون الأقليات في بلادهم مثل الدومنيكان من أصل هايتي ، مما يترك مجتمعات بأكملها ، بما في ذلك الأطفال عديمي الجنسية . وقد يتم فقدان الجنسية عندما تتوقف دولة ما عن الوجود ، وتتكسر الدولة الخلف الجديدة جنسياتها لبعض مواطنين الدولة السلف ، أو يتم سحبها من الأشخاص الذين يرتكبوا أعمالاً ضد مصالح الدولة، وغيرها من الأسباب المتعلقة بالوالدين أو بالطفل نفسه . وعندما يحدث ذلك ، يتم احيانا سحب جنسية أطفال هؤلاء الأشخاص ، على الرغم من أن هذا يحظره القانون الدولي^(٣).

¹-Gerard-René De Groot,Children,their right to a nationality and child statelessness,Cambridge University Press,2014,p:144.

² - Texts and Materials, I bid ,p: 22 .

³-Childhood Statelessness,institute on statelessness and inclusion , I bid ,p:7

وعليه يمكن التطرق لاهم أسباب انعدام الجنسية المتعلقة بالأطفال بالاتي :-

- ١- التمييز :- فالتمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس - هو السبب الرئيسي لانعدام الجنسية على مستوى العالم - . ينتمي غالبية السكان عديمي الجنسية المعروفين في العالم إلى اقلية ، وتحتفظ ٢٠ دولة على الأقل بقوانين الجنسية التي تتكرر الجنسية أو تسمح بسحبها على أساس العرق أو الجنس أو الدين (١) . وفي بعض البلدان ، يمكن أن تكون الممارسة مختلفة تماما ، حتى عند خلو القانون من التمييز . فعلى سبيل المثال في جمهورية الدومنيكان ، برغم من وضوح الحق في الحصول على الجنسية بموجب القانون ، لكن كثيرا ما يحرم الأفراد من أصل هاييتي من الجنسية الدومنيكية من قبل السجل المدني . وفي أنحاء العالم ، هناك ٢٧ دولة لديها قوانين جنسية لا تسمح للمرأة بنقل جنسيتها إلى أطفالها على نفس الأساس مثل الرجل . وهذا يمكن أن يترك الطفل عديم الجنسية في الحالات التي يكون فيها الاب عديم الجنسية ، أو قد توفي ، أو هجر الأسرة ، أو غير راغب أو غير قادر على نقل جنسيته . و" في النظام اللبناني لا تستطيع الأم نقل جنسيتها إلى أطفالها أو زوجها " ، فنقول أمل المواطنه اللبنانية الجنسية ، وأم لطفل يبلغ من العمر ٩ سنوات " أطفالها ليس لديهم جنسية لأن جدهم كان عديم الجنسية وأبيهم عديم الجنسية أيضا ، ولا أستطيع أن افعل أي شيء لهم " ، وإذا لم يتغير وضع أطفالها ، فلم يكون لهم مستقبل " (٢) . وكذلك ، كريستينا التي ولدت عديمة الجنسية في إيطاليا ، ولكن يحق لها الآن الحصول على الجنسية الإيطالية لأنها بلغت ١٨ عاما ، كانت تعاني من إعاقة جسدية وعقلية ، ويصعب عليها فهم مفهوم الجنسية ، ناهيك عن الموافقة على الحصول على الجنسية الإيطالية أو تقديم طلب شخصي . ونتيجة لذلك ، فقد حُرمت من فرصة تقديم طلب للحصول على الجنسية ، هو الأمر الذي يرى والدها ساندوكان عديم الجنسية ، أنه من المستحيل قبوله : " بالنسبة لابنتي ، الحق في الجنسية ، هو الحق الوحيد الذي تملكه " (٣).
- ٢- ثغرات في قوانين الجنسية :- إن الضمانات المنصوص عليها في قوانين الجنسية ضد حالات انعدام الجنسية عند الولادة تمنع انتقال حالات انعدام الجنسية من جيل إلى جيل ، وبالتالي تمنع انتشارها . كما أنها تساعد على تجنب حالات انعدام الجنسية عندما يكون لدى الوالدين جنسية ولكنهم غير قادرين على منحها لطفلهم ، أو عندما يتم التخلي عن الطفل ووالديه غير معروفين . لكن تفتقر أكثر من نصف دول العالم إلى ضمانات في قوانين الجنسية الخاصة بها ، أو لديها ضمانات غير كافية لمنح الجنسية للأطفال الذين يولدون عديمي الجنسية على اراضيها . لكن في بعض الحالات قد تتضمن قوانين الجنسية ضمانات ، ولكن قد تكون هناك ثغرات في تطبيقها . وقد تنشأ المشكلات عندما تتعارض تشريعات الجنسية في دولة ما مع تشريعات دولة أخرى ، مما يؤدي إلى بقاء الطفل دون جنسية في كلا الدولتين . وقد تكون مجموعتا القوانين سليمة الصياغة، لكن المشكلة تنشأ عندما يتم تنفيذها معا ، وهذا ما يعرف بتنازع القوانين (٤) . وهذه الثغرات سبب رئيسي لإنعدام الجنسية لدى الأطفال - وقد يولد ما لا يقل عن ٧٠,٠٠٠ طفل عديم الجنسية كل عام في البلدان التي تستضيف أكبر ٢٠ دولة لانعدام الجنسية . فالأطفال الذين تم التخلي عنهم والذين لا يمكن التعرف على والديهم (اللقطاء) هم مجموعة أخرى معرضة لخطر انعدام الجنسية . ويفتقر ما يقرب من ثلث الدول إلى أحكام في قوانين الجنسية الخاصة بها لمنح الجنسية لهؤلاء الأطفال الموجودين على

1 - Addressing the right to a nationality through the Convention on the Rights of the Child , A Toolkit for Civil Society , Institute on Statelessness and Inclusion, 2016 , p: 8 .

2 -Texts and Materials, I bid ,p: 37.

3 - Guterres ,António, I am here, I belong , The urgent need to end childhood statelessness, The Un Refugee Agency,p:6

4 - Nationality and Statelessness , A Handbook for Parliamentarians No. 11-2005 , Inter-Parliamentary Union with the United Nations High Commissioner for Refugees ,2005 , p :35.

اراضيها . فعلى سبيل المثال ، في كوت ديفور (côte d'Ivoire) ، يعني غياب هذه الضمانة ، بالاضافة الى تاريخ البلاد بعد الهجرة والحرب الاهلية ، انه من بين عدد السكان عديمي الجنسية الذي يقدر بنحو ٧٠٠,٠٠٠ شخص يُعتقد أن حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص منهم من القطاء (١). كذلك كمثل آخر ، تُركت أنيك (Annick) ١٣ عاماً في رعاية أجدادها في كوت ديفورا عندما كانت صغيرة جداً . وبعد سنوات قليلة ، توفي اجدادها ، ثم تم وضعها في رعاية عائلة من نفس المجموعة العرقية . وبما أن ولادتها لم تُسجل قط ، ولا يوجد دليل رسمي على نسبها . وقد حاولت عائلتها الحاضنة تعقب أي شخص يمكنه الإدلاء بشهادته فيما يتعلق بنسبها ، ولكن دون جدوى . تعتبر السلطات أن نسب أنيك غير معروف ، مما يعني أنه لا يمكن اعتبارها مواطنة ايفوارية وتظل عديمة الجنسية (٢).

٣- عدم تسجيل المواليد : اكدت الوثائق الدولية على ضرورة تسجيل كل طفل ، اينما ولد ، بعد ولادته مباشرة وبسرعه ، فالحصول على وثائق قانونية تؤكد ميلاد الطفل امر في غاية الاهمية للاعتراف بهم والحصول على جنسية في بلد ما (٣) . وهو اول سجل رسمي لوجود الطفل ، وعلى الرغم من انه لا يمنح الجنسية بشكل كامل ، الا انه يحدد الهوية القانونية للطفل . وبرغم اهمية التسجيل ، الا ان ٥١ مليون طفل حديث الولادة يظلون غير مسجلين كل عام ، وذلك لعدة اسباب (٤). وهناك ما يقارب من ١٦٦ مليون طفل دون سن ال ٥ سنوات لم يتم تسجيل ولادتهم . ان عدم تسجيل المواليد لا يجعل الطفل في حد ذاته عديم الجنسية (٥) ، ومع ذلك ، فان تسجيل المواليد دليلاً رسمياً على الحقائق الأساسية المتعلقة بميلاد الطفل ، بما في ذلك مكان الولادة والنسب ، والتي بدونها قد يواجه الطفل صعوبات في إثبات حقه للجنسية استناداً للقانون ، ولا يجوز اعتباره مواطناً من قبل الدولة . إن الحق في تسجيل المواليد مهم بشكل خاص للفئات المحرومة التي من المرجح أن تتأثر بانعدام الجنسية مثل ، الأطفال اللاجئين ، وطالبي اللجوء ، وأطفال الأقليات العرقية ، والأطفال المولودين خارج إطار الزواج ، والأطفال المولودين في الخارج (٦) . إن عدم تسجيل الولادات يمكن أن يجعل من الصعب على الفرد إثبات أنهم مرتبطون بالدولة التي تخولهم الحصول على الجنسية ، وبالتالي يكونوا عرضة لخطر انعدام الجنسية ، وذلك لأن تسجيل المواليد يشير إلى مكان ميلاد الشخص ومعرفة والديه - وهي معلومات أساسية مطلوبة لتحديد جنسية الدولة التي يمكن للطفل الحصول عليها- . ويؤدي عدم تسجيل المواليد إلى زيادة خطر إنعدام الجنسية بشكل خاص بالنسبة لمجموعات محددة ، مثل اللاجئين والمهاجرين (٧) ، وكذلك البدو والسكان الحدوديين . ولذلك فإن تسجيل المواليد له أهمية حيوية ، فعلى سبيل المثال ، الأطفال اللاجئين السوريين المولودين في بلد اللجوء ، والذين انفصل الكثير منهم عن والديهم أو أسرهم ، من شأنه يساعد في منع حالات انعدام الجنسية بين هؤلاء الأطفال ، وضمان الاعتراف بهم كمواطنين سوريين والسماح لهم بالعودة إلى سوريا عندما

1 - Childhood Statelessness, Peter McMullin Centre on Statelessness, The University of Melbourne, 2023 , p:3

2 - Guterres, António, Ibid , p:8

3 - Falah Al Ghozali and others , The Protection Of Stateless Children Under The Instruments Of International Law, Media Keadilan: Jurnal Ilmu Hukum , Volume 14 , No. 2 , 2023 , 265.

4 - Under the radar and under protected, The urgent need To address stateless children's rights , I bid , p: 12 .

5 - Statelessness, Childhood, Peter McMullin Centre on Statelessness, The University of Melbourne, 2023 , p:3 .

6 - Addressing the right to a nationality through the Convention on the Rights of the Child , A Toolkit for Civil Society , Institute on Statelessness and Inclusion, 2016 , p: 17 .

7 - International Standards and Good Practices, Handbook on Statelessness in the OSCE Area, The Un. Refugee Agency, p: 54. And, Texts and Materials, I bid, p: 38.

تسمح الظروف بذلك⁽¹⁾ . كذلك ، أنشأت الحكومة الأردنية محكمة الأحوال الشخصية (محكمة شرعية) ، ودائرة للأحوال المدنية داخل مخيم الزعتري للاجئين السوريين للتصديق على الزيجات ، وتسجيلها والتأكد من أن كل طفل يبدأ حياته بشهادة ميلاد . لذا تعتبر الشهادة بمثابة إثبات للهوية وتظهر صلة الطفل ببلده (سوريا) . اذ يقول رئيس دائرة الأحوال المدنية "مهما كانت الظروف ، طالما أن الولادة حدثت على الاراضي الاردنية ، فمن مسؤولياتنا تسجيلها" . وخلال عامين تم تسجيل ولادة ٣٥٩٧ طفلا سوريا من مواليد مخيم الزعتري . وذلك لأن لجوء السوريين في الأردن يعرض أطفالها لخطر انعدام الجنسية ، لأنه لا يمكنهم الحصول على الجنسية ، إلا من خلال آبائهم . وقد ترك الصراع حوالي ٢٥% من أسر اللاجئين السوريين دون آباء للمساعدة في التحقيق من جنسيتهم ، مما يجعل شهادة الميلاد التي تحمل اسم الأب السوري هي الوسيلة الوحيدة لإثبات جنسية الطفل في كثير من الحالات . وكما أشار أحد الآباء اللاجئين السوريين " إذا لم يكن لدى هؤلاء الاطفال شهادة ميلاد ، فهذا يعني أنهم غير موجودين "⁽²⁾ .

نلاحظ مما سبق ، إن انعدام الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم له عدة أسباب منها ، فقدان الجنسية ، وتوارث فقدانها من والديهم ، والتمييز والإضطهاد ، ووراثة الدول ، والأطفال اليتامى ، وغير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، والأطفال الذين هجروهم ذويهم ، والأطفال الذين تخلوا عنهم ذويهم ، والهجرة ، واللجوء ، وعدم تسجيل الولادات ، والنزاعات في قوانين الجنسية ، وتنازع القوانين وغيرها من الاسباب التي يكون الاطفال ضحيتها ، وتحرمهم من باقي حقوقهم الاساسية ، وتؤثر عليهم سلباً في المستقبل .

الفرع الثاني

المبادئ الدولية بحق الطفل في الجنسية

- هناك عدة مبادئ فيما يتعلق بحق القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في الحصول على الجنسية ظهرت في كل من ، القانون الدولي والسوابق القضائية ، ومنها :
- الجنسية جزء لا يتجزأ من الهوية القانونية للقاصر .
 - الجنسية حق أساسي من حقوق الإنسان.
 - ليس من مصلحة الطفل أبداً أن لا يحصل على جنسية أبداً .
 - يجب مراعاة المصالح الفضلى للطفل في جميع القرارات المتعلقة بالأطفال.
 - من مصلحة الطفل أن يحصل على الجنسية في أقرب وقت ممكن بعد ولادته مباشرة وبسهولة .
 - إذا لم تمنح الجنسية إلا عند وصول الفرد سن البلوغ ، فإن ذلك لا يساهم في حماية حق القاصر (دون الثامنة عشرة عاماً) في اكتساب الجنسية.
 - يحظر فرض شروط تمييزية بين القصر للحصول على الجنسية.

¹ - Guterres, António, I bid , p:8

² -António Guterres, I bid , p:23

- لتطبيق ضمان منح الجنسية لطفل على أراضي الدولة والذي قد يصبح عديم الجنسية لولا ذلك ، من الضروري أن تتعاون الدول في حالة ما إذا كان للطفل الحق في الحصول على جنسية دولة أخرى ، ولكنه لم يكتسب تلك الجنسية بعد . وبخلاف ذلك ، فإن الدول تترك الطفل عديم الجنسية .

- لا يمكن استبعاد الأطفال المولودين على أراضي دولة تطبق مبدأ "قانون الأرض" من الحصول على جنسية تلك الدولة .

- إذا كان الطفل ، وفقاً للقانون المحلي ، قادراً على الحصول على جنسية دولة ما، فلا يهم ما إذا كان الطفل قادراً على الحصول على جنسية في مكان آخر أيضاً، ما لم ينص على ذلك في القانون .

عند تطبيق ذلك على الثغرات الموجودة في القانون الدولي والإقليمي والوطني فيما يتعلق بالحق في الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم ، سيتم حل بعض الثغرات جزئياً على الأقل . ومن الأمثلة البارزة على ذلك هو ، وجود اللقطاء في جنوب أفريقيا . وبسبب صعوبات تسجيل المواليد المتأخره في جنوب أفريقيا ، فإن اللقطاء الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ شهراً يواجهون خطر أن يصبحوا عديمي الجنسية . كما يتم استبعاد الأيتام الذين يبدو أنهم أجانب من استخدام الحكم الوطني لحماية اللقطاء من انعدام الجنسية (١) . وعند تطبيق القانون الدولي على هذه الثغرات ، فإن مبدأ عدم التمييز واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية من شأنها أن تحل هذه المشكلة . فبالنسبة لاتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ ، فإن تسجيل المواليد ليس شرطاً للتمكن من الحصول على الجنسية . ومن المؤسف أن جنوب أفريقيا ليست طرفاً في هذه الاتفاقية .

وبالنسبة للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، من المهم الحصول على الجنسية في أقرب وقت ممكن بعد الولادة . فإذا تم تنفيذ ذلك في جميع القوانين المحلية ، فإن خطر انعدام الجنسية بالنسبة للقصر غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم سينخفض . إذ غالباً ما يواجه القصر غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم صعوبات في تسجيل المواليد المتأخرين والحصول على الجنسية فقط عند اكمالهم سن البلوغ (٢) . إن القدرة على الحصول على الجنسية في أسرع وقت ممكن من شأنه أن يقلل أيضاً من خطر انعدام الجنسية بالنسبة لهؤلاء الأطفال . وبالنسبة للقاصرين والأطفال غير المصحوبين الذين يحاولون التقدم بطلب للحصول على جنسية ، الذين قد يصبحون عديمي الجنسية لولا ذلك ، يمكن أن يستفيدوا كثيراً عندما تتعاون الدول في تحديد الدولة التي يحق للطفل فيها الحصول على جنسية ، لذلك لن يترك أي قاصر غير مصحوب أو منفصل عن ذويهم عديم الجنسية (٣) .

ولسوء الحظ ، حتى عندما يتم تنفيذ جميع هذه المبادئ في القانون الدولي والإقليمي والوطني، فإن بعض الثغرات في الحق في الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ستظل موجودة. ويرجع ذلك إلى الشروط الصعبة العديدة التي يمكن أن تضعها الدول في "حماية" الحق في الجنسية . حتى لو تمت تغطية جميع الثغرات ، التي يمكن أن تترك القاصرين غير المصحوبين

¹ - Joint Submission to the Committee on the Rights of the Child , the 88th Pre-Sessional Working Group , South Africa , Center for Child Law ,Institution On Statelessness and Inclusion , 2021 , P: 7 .

² - Addressing the right to a nationality through the Convention on the Rights of the Child , A Toolkit for Civil Society , Institute on Statelessness and Inclusion, 2016 , p: 8 .

³ - A / HRC / 25 / 28 . 2013 .

والأطفال المنفصلين عن ذويهم معرضين لخطر انعدام الجنسية في القانون الدولي ، فليس من المؤكد فيما اذ كان باستطاعة جميع فئات القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الخوض في المتاهات القانونية لأليات الحماية ، والإجراءات الصعبة والشروط غير المعقولة ، وتقديم طلب إلى السلطات المختصة لكي يتمكنوا من الحصول على جنسية أو الاعتراف بجنسيتهم من قبل الدول^(١).

المطلب الثاني

فئات القصر غير المصحوبين المشمولين بانعدام الجنسية

يواجه القصر غير المصحوبين خطرا كبيرا لانتهاكات حقوق الانسان ، وفي اغلب الاحيان هو الحق في الحصول على جنسية واسم ، كما هو مذكور في اتفاقية حقوق الطفل . وسيتم توضيح فئات القاصرين المشمولين بانعدام الجنسية وكالاتي :

الفرع الاول

القصر غير المصحوبين والمنفصلين

هناك عدة فئات يمكن شمولها بالقاصرين غير المصحوبين بانعدام الجنسية وكالاتي :-

أولا / القاصر غير المصحوب بذويه

وهم الأطفال " الذين انفصلوا عن والديهم وأقاربهم الآخرين ولا يتلقون رعايتهم من قبل شخص بالغ يكون مسؤولا عن القيام بذلك بموجب القانون أو العرف " . تختلف ممارسات الدول في استخدام تعريفات مختلفة لمصطلح "القاصر غير المصحوب" ، برغم من أن الحق في الجنسية محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان مثل ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية حقوق الطفل ، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ، والاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية^(٢) . ويمكن أن يصبح الأطفال غير مصحوبين بذويهم بسبب ظروف مختلفة ، بما في ذلك ، على سبيل الحصر لا المثال وكالاتي :-

- ١- التخلي : وينتج بسبب الأباء المهاجرين الذين يتركون أطفالهم وراءهم . ففي قانون الطفل في جنوب إفريقيا ، يعرف الطفل الذي تخلى عنه والديه ، "بأنه الطفل الذي هجره والديه أو الوصي أو المسؤول عن رعايته ، أو لم يكن على اتصال معهم بدون أي سبب واضح لمدة ٣ أشهر على الأقل"^(٣).
- ٢- اللقطاء : وهم الأطفال الصغار جدا الذين تخلوا عنهم ذويهم^(٤).

¹ - Nationality and Statelessness , Handbook for Parliamentarians N° 22, Inter - parliamentary union , The UN. Agency , 2010 ,p:8

² - Pierre Cazenave , Unaccompanied and Separated Children in the Mediterranean Region ,International Center For Migration Policy Development , European Union, 2024 .

³ - Africa Children's Act, 2005 , Chapter 1 , Interpretation,Objects, Application And Impletation Of Act, Interpretation, Artic: 1 (Abandoned) -a, b. And , Kevin Browne and others ,Child Abandonment and its Prevention in Europe, The University of Nottingham (Institute of Work, Health & Organisations), Nottingham, UK, 2012 , p: 3.

⁴ - Statelessness And Displacement, Norwegian refugee council, Tilburg university, p: 22.

- ٣- اليتيم : وهم الأطفال الذين فقدوا والديهم و / أو من يقوم برعايتهم (١) .
- ٤- الانفصال : يمكن أن يفصل الطفل عن والديه بسبب الكوارث الطبيعية . أما الطريقة الأخرى التي يمكن أن يحدث بها الانفصال هي النزاعات المسلحة ، وهذا يمكن أن يحدث عند الفرار من نزاع مسلح (ترك وثائق ميلادهم وراءهم ، أو فقدانها ، أو تدميرها) ، وأيضاً عندما يكون الطفل مرتبط بعلاقات بدولتين تتعارض مع بعضها البعض ، ولكن بسبب وجود النزاعات المسلحة مع بعضها البعض فقد تحرم كلا الدولتين الطفل من المطالبة بالجنسية (٢) .
- ٥- الهجرة : إن الهجرة هي أحد العوامل التي يمكن أن تجعل الأطفال عرضة لخطر انعدام الجنسية ، فهم عديمي الجنسية في بلادهم ، ويمكن أن يجبر هؤلاء على الهجرة ، وذلك لأسباب عديدة ، مثل التمييز وانتهاء حقوقهم الإنسانية ، وأيضاً يمكن أن يتسبب انعدام الجنسية في الهجرة (٣) .

وبالنسبة للقاصرين غير المصحوبين، هناك العديد من الضمانات في القانون الدولي والقانون الإقليمي والقانون المحلي، لحماية حقهم الإنساني في الحصول على الجنسية . ولحماية الحق في الجنسية، هناك ضمانات في القانون للأطفال الذين يكون أبائهم غير معروفين أكثر من تلك الخاصة بالأطفال غير القادرين على الحصول على جنسية بسبب جنسية والديهم أو بسبب انعدام الجنسية ، وقد يتم استبعاد الأطفال الأكبر سناً من هذه الضمانات لأنها في بعض الأحيان تكون مخصصة للرضع فقط . كما أن القصر غير المصحوبين بذويهم المعروفين قد يُستبعدون أيضاً من استخدام هذه الضمانات (٤) . لدى بعض الدول ضمانات للأطفال المولودين على أراضيها، والذين يولدون لأبوين عديمي الجنسية . ويُستثنى من هذه الضمانات الأطفال غير القادرين على الحصول على جنسية والديهم، ولكن آبائهم ليسوا عديمي الجنسية . ولا يتعرض القصر غير المصحوبين لخطر فقدان الجنسية فحسب ، بل يواجهون العديد من المخاطر الجسيمة الأخرى . ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الأطفال غير المصحوبين ليس لديهم آباء أو غيرهم من مقدمي الرعاية لحمايتهم مثل الأطفال الآخرين الذين يتمتعون بالحماية ، وضعف ضعيف للغاية . وقد أظهرت الأبحاث أن القاصرين غير المصحوبين الذين هم خارج بلد إقامتهم المعتادة يتعرضون لأحداث مؤلمة أكثر بكثير من غيرهم من اللاجئين القاصرين الذين يتواجدون بصحبة والديهم أو مقدمي الرعاية لهم . ويرجع ذلك إلى افتقارهم إلى الرعاية والحماية من جانب الوالدين أو غيرهم من مقدمي الرعاية (٥) . وفي كثير من الأحيان ، لا يحظى الأطفال غير المصحوبين بذويهم بفرصة كبيرة لأن يصبحوا أطفالاً ، كونهم فقدوا الناس والاستقرار . إذ يجب عليهم حماية أنفسهم، وأحياناً أيضاً أشقائهم الأصغر سناً . ويتعرض القاصرون غير المصحوبين لمخاطر كبيرة من الاستغلال (الجنسي)، والتهرب، والاتجار بالبشر، والاحتجاز، والتجنيد العسكري، والعنف المنزلي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمالة

¹ - Guiding Principles on Unaccompanied and Separated Children , Inter-agency, International Committee of the Red Cross Central Tracing Agency and Protection Division ,Geneva , 2004 , p: 13- 22 .

² - Guiding Principles on UNACCOMPANIED and SEPARATED CHILDREN, Inter-agency, International Committee of the Red Cross Central Tracing Agency and Protection Division ,Geneva, 2004 , p: 13- 22 .

³ -Anja Radjenovic and others , Vulnerability of unaccompanied and separated child migrants, European Parliamentary Research Service (EPRS) , 2024 , p: 2.

⁴ - Manby ,Bronwen, Preventing Statelessness among Migrants and Refugees: Birth Registration and Consular Assistance in Egypt and Morocco, LSE Middle East Centre Paper Series , 2019 , p: 6-9.

⁵ - Anja Radjenovic and others , Vulnerability of unaccompanied and separated child migrants, European Parliamentary Research Service,2024, p: 6.

الأطفال . ولا توجد أرقام دقيقة حول هذا الأمر نظرا لقلّة الأبحاث والمؤلفات العلمية حول هذه الظاهرة (١). ويتجلى ذلك بوضوح في حالة قبائل الهل (Hill-tribes) في تايلاند (Thailand) ، الذين عانوا من انعدام الجنسية لأجيال عديدة لانهم ليسوا تايلانديين عرقيا (٢).

ونظراً لوجود فئات مختلفة من القاصرين غير المصحوبين، سيتم تسليط الضوء عليها في الفقرات التالية، حتى نتمكن من تقييم مدى اختلاف الحماية فيما يتعلق بحقهم في الجنسية ، وإلى أي مدى يتم حماية الحق في الجنسية لجميع الفئات من القاصرين غير المصحوبين . وهذه الفئات قد تتداخل فيما بينها ولا تستبعد بعضها البعض ، بالإضافة إلى ذلك ، لن يندرج جميع الأطفال الأيتام أو اللقطاء تحت تعريف "القاصر غير المصحوب"، ولكن بعض الأطفال من هذه الفئات سيندرجون تحت تعريفه .

ثانيا / القاصر المنفصل عن ذويه

لا يقع الأطفال المنفصلون عن ذويهم ضمن تعريف "القاصرين غير المصحوبين" ، فالاطفال المنفصلون عن عن ذويهم هم " الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الوالدين ، أو عن مقدم الرعاية الأساسي القانوني أو العرفي السابق لهم ، ولكن ليس بالضرورة عن أقارب آخرين ، وبالتالي قد تشمل هذه الأطفال المصحوبين بافراد بالغين آخرين من الأسرة " . ليتم الاعتراف بهم على أنهم منفصلون بسبب حماية (حقوق الإنسان) وأغراض الهجرة . وخلافا للقاصرين غير المصحوبين ، يمكن للأقارب البالغين أن يرافق الأطفال المفصولين عن ذويهم ويتلقون رعايتهم . وعلى غرار الاعتراف بوضعهم كقاصرين غير مصحوبين ، فمن المهم بالنسبة للأطفال المنفصلين أن يتم الاعتراف بهم على أنهم منفصلون لحماية حقوقهم ولأغراض الهجرة . ويواجه الأطفال المنفصلين عن ذويهم مشكلات مماثلة في الحصول على الجنسية (٣) ، ويمكن توضيح خطر تعرض الأطفال لانعدام الجنسية من خلال عدة أمثلة ومنها : قام ٤ أطفال من نفس العائلة الواحدة بالتقدم بطلب اللجوء بمساعدة أخصائي اجتماعي . وقد تم تسجيل جنسيتهم بشكل غير دقيق في قسم طالبي اللجوء باعتبارهم موزمبيقيين ، على الرغم من أنهم ينتمون إلى إحدى دول وسط أفريقيا . ونتيجة للهجرة المتكررة عبر الحدود المختلفة ، وغياب الوثائق ، والذكريات الغامضة لبلد المنشأ ، وفقدان الاتصال مع أسرهم الممتدة ، يبدو أنه لا توجد طريقة للتحقق من جنسيتهم . ولا يبدو أنهم مؤهلون للحصول على وضع اللجوء . فوالدهم متوفى وليس لديهم أي اتصال مع والديهم . وهناك مثال آخر على الأطفال المعرضين لخطر انعدام الجنسية هو ، طفلان ليس لديهما إثبات ميلاد ، تم جلبهما من أنغولا إلى جنوب أفريقيا في سن مبكرة، وتوفي والداهما منذ ذلك الحين . وقد تم وضع الأشقاء في الرعاية لعدة سنوات، وليس لديهم أي اتصال مع أسرهم الممتدة وليس لديهم وثائق تمكنهم من المطالبة بالجنسية الأنغولية. ومثال اخر وهو ، عندما تم إحضار طفل آخر إلى جنوب أفريقيا من أنغولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمر عام واحد من قبل شخص لا علاقة له به . ولا يتذكر والديه أو بلده الأصلي . فقد تم وضعه في الرعاية البديلة منذ أن كان عمره ٤ سنوات . وقد جاءت جميع المحاولات للعثور على عائلته بالفشل . ولم يكن لديه أي اتصال مع أقاربه مطلقاً ، ويُعتقد أن والديه

¹ - No Child Should Be Stateless : Ensuring The Right To Nationality For Children In Migration In Europe , The right equality and citizenship 2014 – 2020 , European union , p: 8.

² - Joy K. Park and others , Global Crisis Writ Large: The Effects of Being Stateless in Thailand on Hill-Tribe Children, San Diego International Law Journal ,2009 , p:3. And ,Children's right to a nationality,Open Society Justice Initiative,P: 2

³ - Separated Children in Europe Programme Statement Of Good Practice , Save the Children, the U.N. refugee agency, Third Edition, 2004 , p: 2 .

قد توفيا ، وليس لديه وثائق هوية ويتحدث فقط لغة الإيشوسا والإنجليزية . واخيرا ، فان هناك ثلاثة اطفال ، وهم أبناء أحد طالبي اللجوء الذي رُفض طلبه في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٨ ، وعندها عاد إلى بوروندي ، تاركًا أطفاله مع زوجة أبيهم ، وبعدها توفي في بوروندي عام ٢٠١٠ ، لذا تم إخراج الأطفال من رعاية زوجة الأب ، ولم يكن لديهم أي دليل على الميلاد وهم موجودون في جنوب إفريقيا منذ أكثر من ١٠ سنوات (١).

الفرع الثاني الأيتام والنقضاء

أولا / الأيتام

الأيتام هم "الأطفال الذين من المعروف ان والديهم قد ماتوا . ومع ذلك ، في بعض البلدان يطلق على الطفل الذي فقد احد والديه اسم اليتيم " (٢) . وهناك ضمانات في القوانين الدولية والإقليمية والوطنية لهم . بالنسبة للأطفال الصغار والأيتام ، فغالبا ما تكون هناك ضمانات تكفل حقهم في الجنسية ، حتى لو لم يكن لهم الحق في الحصول على الجنسية من الدولة . فإذا لم تكن هناك مثل هذه الضمانة ، أو إذا لم يعد الطفل اليتيم رضياً ، فسيترك عرضة لخطر أن يصبح أو يبقى عديم الجنسية ، وذلك لان الكثير من الأيتام لا يملكون شهادات ميلاد . ومن الأمثلة على الضمانات الوطنية في جنوب إفريقيا مثلا هو ، "تسجيل مواليد اللقيط " ، وهذا يشمل الأطفال الأيتام أيضا . كذلك أكد قانون تسجيل المواليد والوفيات في جنوب أفريقيا على تسجيل الأطفال الذين تم التخلي عنهم أو الأيتام ولم يتم تسجيلهم من قبل . ومع ذلك ، فإنه لا يتم تطبيقه حاليًا إلا على الأطفال الصغار ويتطلب من وزارة الشؤون الداخلية تسجيل الأطفال كأجانب عندما يكونون "أجانب بشكل واضح" (٣).

اما بالنسبة للايتام الذين ولدوا خارج أراضي الدولة ، أو لايويين لا يحملان جنسية الدولة التي يعيش فيها اليتيم ، غالبا ما يكون من الصعب تسجيل ولادتهم في وقت لاحق . خاصة بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم . بما في ذلك ، الأيتام الذين لم يولدوا في أراض الدولة ، فغالبا ما تنطبق الضمانات عليهم فقط إذا كان عمرهم أقل من ١٢ شهرا . ومع ذلك ترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن هذه الضمانات يجب أن تنطبق على الأقل على الأطفال غير القادرين على التواصل بعد (٤) . وقد تنشأ مشاكل مماثلة لتلك التي تنشأ للطفل اللقيط ، وذلك لأن هوية أو جنسية والديهم قد تكون غير معروفة . فوفقاً لكارول باتشيلور (Carol Batchelor) ، " لقد واجهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آلاف الأطفال عديمي الجنسية في دور

¹ - J Sloth-Nielsen and M Ackermann , Unaccompanied and Separated Foreign Children in the Care System in the Western Cape–A Socio-Legal Study,University of Western Cape and Scalabrini Centre Cape Town South Africa,2016 (19),p:16-17

² - Guiding Principles on unaccompanied and separated children, Inter-agency, International Committee of the Red Cross Central Tracing Agency and Protection Division ,Geneva , 2004 , p: 13.

³ - Births And Deaths Registration Act 1992 ,Artic: 12 .

⁴ - A / HRC / 23 /23, 2013 .

الأيتام" (١) ، بما في ذلك ، حالات الاطفال الافغان والعجر بعد تفكك الدول في اوربا بدون الجنسية اثناء تواجدهم في دار الايتام (٢) .

لذا فمن المرجح أن تصبح المشكلة أكثر حدة في السنوات القادمة لأن عدد الأيتام في جميع أنحاء العالم أخذ في الازدياد حيث حصدت جائحة كورونا والإيدز والصراعات بكافة أنواعها المزيد من الأرواح تاركة تلك الكائنات الصغير ضعيفة البنية فريسة لكافة الانتهاكات بعد فقدهم للجنسية التي تحفظ حقوقهم الاساسية .

ثانيا / اللقطاء

اللقطاء هم " الرضع أو الأطفال الصغار المتروكين " (٣). وهم معرضون لخطر عدم الحصول على الجنسية . وفي القانون الدولي ، تلزم القوانين الدول الأطراف بمنح جنسيتها إلى اللقطاء الموجودين على اراضيها والذين قد يصبحوا لولا ذلك عديمي الجنسية ، لتحمي حق اللقطاء في اكتساب الجنسية . وتتبع القوانين الإقليمية هذا الحكم الدولي ايضا . وكذلك يمكن للقوانين الوطنية ، مرة أخرى ، أن تضع شروطا لتطبيق هذا الحكم . لكن لا تملك بعض الدول حتى قوانين وطنية تسمح لللقطاء بالحصول على جنسية . اما في بعض الدول فلا يكون منح الجنسية ممكناً إلا عند الولادة ، على أساس قانون الأرض أو قانون الدم او كليهما (٤) . وفي حالة عدم استفادة اللقيط من قانون الأرض ولا من قانون الدم ، فإنه يفشل في اكتساب الجنسية . ولمعالجة هذه المشكلة وإعمال حق كل طفل في الحصول على جنسية ، ينبغي إدراج ضمانات لللقطاء في قانون الجنسية للدولة ، والذي ينبغي ان ينص على وجه التحديد على منح الجنسية للطفل (٥) .

فبالنسبة إلى اللقطاء ، فإن بعض الدول تستثني اللقطاء الذين يتواجدون على اراضيها وتمنح جنسيتها على الرغم من المبدأ الرئيسي المتمثل في قانون حق الدم ومنح الجنسية عند الولادة فقط . ويتمتع الأطفال الرضع بميزة في الحصول على الجنسية من خلال هذا الحكم . وهذا يشبه إمكانية حصول الأيتام على الجنسية . وبشكل عام ، فإن حق الأطفال الرضع في اكتساب جنسية يحضى بحماية أفضل من خلال القوانين الوطنية مقارنة بحق الأطفال الأكبر سنا في اكتساب الجنسية (٦) . ومع ذلك ، يتم تشجيع الدول أيضا على وضع أحكام خاصة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ شهرا ، او على الاقل الأطفال الذين لا يستطيعون الإبلاغ عن نسبهم بعد . وتتنطبق هذه الأحكام أيضا على اللقطاء الأجانب الموجودين على أراضي الدولة . وتتنطبق في أغلب الأحيان على الرضع

¹ - Carol Batchelor, The International Legal Framework Concerning Statelessness and Access for Stateless Persons, European Union Seminar on the Content and Scope of International Protection: Panel 1 - Legal basis of international protection, Madrid: 2002, page 4.

² - Laura Van Waas, Nationality Matters Statelessness under International Law, School Of Human Rights Research Series, Volume 29, 2008, p: 69.

³ -Mai Kaneko - Iwase, M.,Nationality of 'Foundlings': Are your parents really 'unknown'? Assessment of 'foundlinghood' under international law to avoid statelessness, Doctoral Thesis , Maastricht University , 2020 , p: 19 . And , Dean Ralph A. Sarmiento , The Right to Nationality of Foundlings in International Law, 2015 ,p: 2.

⁴ - Laura Van Waas , Nationality Matters Statelessness Under International Law , School Of Human Rights Research Series, Volume 29 , 2008 , p: 70.

⁵ - The World's Stateless children , Institute on Statelessness and Inclusion, Wolf Legal Publishers (WLP) , 2014 , p: 340

⁶ -Chris Creech and others , The Campaign To Endlessness In Egypt, Boston University School of Law International Human Rights Clinic Law Students, 2022 , p: 78-80 .

الأجانب (أو الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٢ شهرا) ، وايضا تنطبق في بعض الأحيان ، على القاصرين الأجانب الأكبر سنا غير المصحوبين . وإذا تمكن اللقيط من الحصول على الجنسية لأن والديه غير معروفين ولأنه سيكون عديم الجنسية لولا ذلك ، فيمكن حرمانه من جنسيته عندما يتم العثور على والديه لاحقاً . وعندما لا يكون لدى هؤلاء الآباء جنسية أو لا يتمكنون من نقلها إلى طفلهم ، فقد يصبح الطفل عديم الجنسية في النهاية (١).

وقد ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، إن كينيا حققت انجازات كبيرة فيما يتعلق بحق اللقطاء الموجودين أراضي كينيا ، ففي كينيا يستطيع اللقيط الحصول على الجنسية ، بينما في اثيوبيا لا يمكنه ذلك . فالحق في الجنسية محمي لجميع اللقطاء الموجودين في كينيا ، والذين تقل أعمارهم عن ٨ سنوات ، وفي غانا وسوازيلاند حتى ال ٧ ، وفي اوغندا حتى ال ٩ ، وفي زيمبابوي حتى ال ١٥ عاما . والذين لا يُعرف نسبهم وجسيتهم . ولا يوجد في حوالي ١٦ دولة اي حكم يتعلق باللقطاء او الاطفال مجهولي الهوية ، وهو اغفال ذو اهمية خاصة في البلدان المتضررة حالياً او سابقاً من الصراعات . وعلى العكس من ذلك ، تسمح جنوب إفريقيا فقط لللقطاء " الذين تم تسجيل ولاداتهم في جنوب إفريقيا" بالحصول على الجنسية من خلال هذا الحكم الذي يحمي الحق في الجنسية للأطفال الذين قد يصبحون لولا ذلك عديمي الجنسية . بهذه الطريقة ينبغي تسجيل ولادة الطفل عندما يكون رضيعاً ، من قبل أخصائي اجتماعي . ويعد تسجيل المواليد المتأخر أمراً معقداً . ونتيجة لذلك ، فإن اللقطاء الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ شهرا المتواجدين في جنوب إفريقيا ، والذين لم يتم تسجيل ولاداتهم ، معرضون بشكل كبير لخطر انعدام الجنسية . ومثل الايتام ، فإن جنوب إفريقيا تستبعد أيضا اللقطاء الذين يبدون أجانب (٢) . وتوصي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن "الأحكام المتعلقة باللقطاء يجب أن تنطبق على جميع الأطفال الصغار الذين لم يتمكنوا بعد من ايصال المعلومات الدقيقة المتعلقة بهوية والديهم أو مكان ميلادهم" (٣).

وعليه ، فإن هناك ما لا يقل عن ١٣٩ دولة ، أو ما يقرب من ٧٢٪ من الدول التي لديها أحكام محلية تمنح الجنسية للأشخاص من أبوين مجهولين ولدوا أو وجدوا في الإقليم . ومع ذلك، فنلاحظ إن صياغة هذه -أحكام اللقطاء- وتنفيذها تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول . اي ان منح الجنسية للقيط لا يزال مسألة من اختصاص الدولة وتقديرها ، وبالتالي، فإن حق اللقطاء في الحصول على جنسية سيكون مجرد خطاب فارغ ما لم تمنحه الدول الاحترام الواجب وتتخذ التدابير، داخلياً ودولياً، لإعمال هذا الحق . فضلاً على ذلك ، فإن الاحكام الممنوحة للقيط هي ذاتها الممنوحة لليتم في احكام معينة .

المبحث الثاني

الإطار القانوني الدولي لحق الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين

ظهر في القرن العشرين، الحق في الجنسية كحق من حقوق الإنسان، وقد تم ذكره لأول مرة في وثيقة إقليمية غير ملزمة وهي، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثم توالى عدت وثائق دولية أكدت عليه، منها ما كانت وثائق غير ملزمة ومنها ما كان ملزماً، ومنها ما كانت وثائق عامة ومنها ما كانت

1 - A / HRC / 25 / 28 , 2013 .

2-Bronwen Manby , Citizenship Law in Africa , A Comparative Study, African Minds on behalf of Open Society Foundations , New York, 2016 , p: 50 .

3- HCR/GS/12/04 , 2012.

خاصة متعلقة بحق الفرد بالجنسية وحق الطفل. وسيتم تناول الاطار القانون الدولي للجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين وكالاتي :-

المطلب الأول

الحق في الجنسية في القانون الدولي

يكفل القانون حقوق الإنسان الأساسية للأطفال كافة، بغض النظر عن جنسيتهم. اذ توفر الوثائق الدولية إطاراً قانونياً مهماً لحماية الطفل، ومع ذلك، فإن الحقيقة الواضحة هي أن ملايين القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم عديمي الجنسية في أنحاء العالم ، ومحرومون من أبسط حقوقهم الأساسية، لأنه لم يعترف بهم كمواطنين في أي بلد. إن محنة "القاصر عديم الجنسية غير المصحوب والمنفصل عن ذويه " لا تحظى بالاهتمام الكافي، كما أنها غير موثقة بشكل كافٍ وتحتاج إلى استجابات أكثر قوة وفعالية. لذا سيتم التطرق الى دور المجتمع الدولي في التصدي للظاهرة من خلال صدور العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة وكالاتي:

الفرع الأول

الوثائق العامة

صدرت الكثير من الوثائق الدولية ، والتي تناولت حقوق الفرد بشكل عام ، اذ أشارت إلى حق الفرد في الجنسية ، والتي تشمل بالتأكيد حق الجنسية للقاصر غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه ، وكالاتي :-

أولا / الوثائق العالمية

١- الاعلان العالمي لحقوق الإنسان : نص الاعلان على حق كل فرد في الجنسية ، وهو حق عام في الجنسية ، ثم عاد واكد على حقه في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع ، وهذا بالتأكيد يشمل الحق في الجنسية (١). وفقا لوبنهايم (Oppenheim) " تستلزم الجنسية الشرط الأساسي لتأمين حماية حقوق الفرد للفرد" ، اذ إن الحصول على الجنسية أمر مهم للجميع . ففي معظم الدول يحتاج إليها الفرد لممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وللحصول على حماية الدولة التي يحق للفرد الحصول عليها (٢).

٢- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية : وهو أحد الصكوك المصممة لتحويل المثل العليا الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى التزامات قانونية ملزمة، اذ خضع النص المتعلق بالجنسية لتحويل مثير للاهتمام. وفي الوقت الذي أعلن الإعلان العالمي عن حق عام في الجنسية، يشير العهد إلى جنسية الأطفال فقط، اذ أكد على حق الطفل في الحصول على جنسية ، وعلى تسجيل المواليد (٣). ولم تتمكن الدول من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تأكيد عام على الحق في الجنسية. ومع ذلك، اتفقت الدول على أن كل طفل يجب أن يكتسب جنسية أصلية . وتعد هذه اشارة موجزة لحق كل طفل في الحصول على جنسية، ولكنها لا يبدو أنها تقدم تفاصيل كافية لالتزام موضوعي وملموس على

¹ - Universal Declaration of Human Right 1948 , p: 15 , 2 .

² -SIR ROBERT JENNINGS and SIR ARTHUR WATTS , OPPENHEIM'S INTERNATIONAL LAW , 9th EDITION ,Volume 1, PARTS 2 TO 4, 2001 , p: 854 .

³ - International Covenant on Civil and Political Rights (1966) , Artic : 24 / para: 2.

الدول الأطراف^(١)، لكن اشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المكلفة بمراقبة تنفيذ العهد الى خلاف ذلك، اذ اكدت على ان " في حين أن الغرض من هذا الحكم هو منع حصول الطفل على حماية أقل من قبل المجتمع والدولة لأنه عديم الجنسية، إلا أنه لا يلزم الدول بالضرورة بمنح جنسيتها لكل طفل يولد على أراضيها. ومع ذلك، ينبغي على الدول اعتماد كل التدابير الملائمة، على المستوى الداخلي وبالتعاون مع الدول الأخرى، لضمان حصول كل طفل على جنسية عند ولادته"^(٢). وعلى سبيل المثال مؤخرا ، حثت اللجنة سوريا على منح الجنسية للأطفال المولودين في سوريا من الأكراد عديمي الجنسية. ومن الواضح إذاً، أن اللجنة تدعو إلى تطبيق حق الأرض كتدبير استثنائي حيثما يكون الطفل عديم الجنسية كما هو الحال في حالة تنازع القوانين-من أجل إثبات الالتزام المنصوص عليه في المادة ٢٤ من العهد^(٣).

٤- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٥ : تضمنت الاتفاقية حق الفرد في الحصول على جنسية ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني في المساواة أمام القانون^(٤).

٥- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ : أكدت الاتفاقية على ان حق الجنسية لا يقتصر على الرجل فحسب ، بل يحق للمرأة أيضا اكتساب جنسيتها أو تغييرها والاحتفاظ بها . وان تتمتع بحقوق متساوية بنقل جنسيتها لاطفالها^(٥).

٦-اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ٢٠٠٦ ، كفلت الاتفاقية حق الأشخاص ذوي الإعاقة للحق في اكتساب الجنسية وتغييرها ، والحق في عدم الحرمان من جنسيتهم تعسفا ، وهذا بالتأكيد يشمل الطفل^(٦).

٧- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ١٩٩٠ ، ضمنت الاتفاقية للأطفال العمال المهاجرين الحق في الجنسية ، وتسجيل ولادتهم^(٧).

٨- اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين ، شكلت الاتفاقية مصدرا دوليا هاما لحماية حق القصر اللاجئين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم . وتم استكمال هذه الاتفاقية لاحقا ببروتوكول متعلق باللاجئين عام ١٩٦٧ . ولقد حول البروتوكول النطاق المحدد للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين إلى نطاق عالمي ، مما جعل الاتفاقية تطبق على جميع الأشخاص ممن هم بوضع اللاجئي . ولكي يقع القصر غير المصحوبين او المنفصلين عن ذويهم ضمن نطاق الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين ، يجب ان يكون لديهم " خوف من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة ، أو رأي سياسي " ، وأن يكون خارج بلد جنسيته ، أو إقامته المعتادة ، وغير قادر أو غير راغب في العودة إلى ذلك البلد بسبب الخوف المذكور الذي له ما يبره

¹ - Laura Van Waas, Nationality Matters Statelessness under International Law , School of Human Rights Research Series, Volume 29, p: 59.

² - HRI/GEN/1/Rev.1 at 23 (1994).

³ - Laura Van Waas , I bid , p: 59.

⁴ - The Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1965) , Arti: 5 / D-3 .

⁵ - The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1979) , Arti : 9 / para : 1.

⁶ - The Convention on the Rights of Persons with Disabilities 2006 , Artic : 18 / para: 1 – A .

⁷ - The International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families 1990 , Artic : 29 .

(١). وكذلك وكما هو الحال في اتفاقية حقوق الطفل ، فإن أحد المبادئ الأساسية في الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين هو مبدأ عدم التمييز (٢).

ثانيا / الوثائق الإقليمية

١- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، نصّت الاتفاقية على الحق في الجنسية لجميع الأشخاص ، ولكنها أكدت بشكل أكثر وضوحا على الجنسية التي يحق للفرد الحصول عليها . فلكل شخص الحق في الحصول على جنسية الدولة التي ولد على اراضيها إذا لم يكن له الحق في الحصول على أي جنسية أخرى . وبالتالي فإن الدولة التي ولد فيها الشخص مهمة لتحديد الجنسية التي يحق لهذا الشخص الحصول عليها . لكن من الصعب إثبات عدم وجود جنسيات أخرى يمكن لأي شخص أن يتمتع بها (٣).

٢- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان : لا تتناول الاتفاقية حالات انعدام الجنسية لدى الاطفال على وجه التحديد ، وانما حقوقا اخرى في الاتفاقية يمكن ان تكون متضمنة في حالة كون الطفل عديم الجنسية ، لذا فان الحق في الجنسية ربما يكون ضمنا في الاتفاقية (٤). ففي رأي مخالف في قضية رمضان ضد مالطا ، صرح القاضي بان الدول الاطراف في الاتفاقية يجب ان تمنح الجنسية للاطفال المولودين على اراضيها والذين سيصبحون عديمي الجنسية لولا ذلك . وبرغم ان القضاة الاخرين لم يؤيدوا هذا الرأي ، فقد اقرروا بان هناك التزام دولي عرفي بتجنب خلق حالات انعدام الجنسية (٥).

٣- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل : نص الميثاق على حق الطفل في اكتساب الجنسية ، اذ أكد على تسجيل كل طفل فور ولادته. بينما لم يتضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على هذا الحق (٦).

٤- الاتفاقية الأوروبية للجنسية ١٩٩٧: ذكرت الاتفاقية عدة مبادئ يتعين على الدول الأطراف ان تبني عليها قواعد جنسيتها، وان احد هذه المبادئ هو الحق في الحصول على جنسية، وهناك مبدأ آخر يتمثل في أنه ينبغي تجنب حالات إنعدام الجنسية (٧)، أما بالنسبة لاكتساب جنسية اللقطاء والأطفال الذين قد يصبحون عديمي الجنسية لولا ذلك، فقد نصت على أنه يتعين على جميع الدول الأطراف "أن تنص في قانونها الداخلي " على هذا الغرض (٨) .

الفرع الثاني الوثائق الخاصة

١ - The Convention relating to the Status of Refugees 1951 , Artic : 1 / Para: A – 2 .

٢ - The Convention relating to the Status of Refugees 1951 , Artic : 3 .

٣ - The American Convention on Human Rights , Artic : 20 / para : 1 , 2 .

٤ - William Thomas Worster, Customary International Law Requiring States To Grant Nationality To Stateless Children Born In Their Territory ,2022,issu;4(1),p:127 .

٥ - Case of Ramadan v. Malta , Application no. 76136/12,The European Court of Human Rights (Fourth Section),2016 .

٦ - The African Charter on Human and Peoples' Rights , Artic : 6 .

٧ - The European Convention of Nationality 1997 , para : 4 / para : A – B .

٨ - The European Convention of Nationality 1997 , Artic : 6 / para : 1 – b , 2 .

لقد تطرقنا إلى الوثائق العامة العالمية والاقليمية التي صدرت وتضمنت حقوق الإنسان، ومن هذه الحقوق هو حق الفرد في الجنسية، والتي بالتأكيد تنعكس على الطفل وحقه في الجنسية. ولكن هذا لا يمنع من أن هناك وثائق دولية خاصة بحق الجنسية، ووثائق خاصة بحقوق الطفل وحقه في الجنسية، وعليه سيتم تناول الفرع كالاتي.

اولا / اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الاشخاص عديمي الجنسية

تعد اتفاقية ١٩٥٤ الوثيقة الدولية الأساسية، التي تستهدف تنظيم وتحسين وضع الأشخاص عديمي الجنسية، وضمان منح الأشخاص عديمي الجنسية حقوقهم وحررياتهم الأساسية دون تمييز. وان أحكام الاتفاقية قريبة الشبه- من جوانب كثيرة- بأحكام اتفاقية ١٩٥١ بشأن اللاجئين^(١). وقد تحدثت اتفاقية عام ١٩٥٤ عن انعدام الجنسية كاحد حقوق الإنسان ، مستخدمة الديباجة لوضع الاتفاقية- اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين- في سياقها ليس فقط باعتبارها مصاحبة لاتفاقية اللاجئين ، ولكن أيضا كنتيجة لحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨. اذ تضمنت الاتفاقية إطارا لمساعدة الدول في تحديد الوضع القانوني للأشخاص عديمي الجنسية ، فضلا عن، وضع معايير للوصول إلى العمل والخدمات العامة. وربما كانت أبرز مساهمة للاتفاقية هي توفير تعريف في القانون الدولي لـ "الشخص عديم الجنسية"^(٢). وقد سلطت الاتفاقية الضوء على التزام الدول بحماية الأطفال المهاجرين عديمي الجنسية وحقوقهم وكذلك دعمهم للحصول على الجنسية من خلال التجنس في أقرب وقت ممكن ، للتمتع بباقي حقوقهم الأساسية^(٣).

ويمكن ملاحظة ان الاتفاقية لا تبتكر نفسها حقوقا لعديمي الجنسية، إلا أنها تُعيد التأكيد على الحقوق التي يجب منحها إليهم من قبل الدولة التي يقيمون على أراضيها بشكل قانونية ، ويجب على الدول الأطراف في تلك الاتفاقية معاملة القصر غير المصحوبين والمنفصلين عديمي الجنسية معاملة حسنة بقدر الإمكان بما لا يقل عن معاملة الأجانب بالظروف نفسها .

ثانيا / اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١

جاءت هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية . في حين لا تتناول الاتفاقية حق الفرد في اكتساب الجنسية ، إلا أنها توفر عدة ضمانات واضحة لتقليل حالات انعدام الجنسية (مع " قواعد اكتساب الجنسية والتنازل عنها وفقدانها والحرمان منها") .

لا تفرض اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية على الدول أن تختار إما قانون الأرض أو قانون الدم ، ولكنها تستخدم نموذجاً من هذه المبادئ لحل الثغرات في قانون الجنسية . فعلى سبيل المثال ، فرضت على الدول الأطراف منح جنسيتها للأشخاص المولودين في الدولة ، إذا كانوا سيقون عديمي الجنسية^(٤) . وكذلك اشارت الاتفاقية إلى القصر غير المصحوبين والمنفصلين

¹ - Nationality and Statelessness, A Handbook for Parliamentarians No. 11-2005, Inter-Parliamentary Union with the United Nations High Commissioner for Refugees, 2005, p: 12.

² - The 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons , Artic : 1

³ - No Child Should Be Stateless: Ensuring The Right To A Nationality For Children In Migration In Europe, Ensuring The Right To a Nationality For Children In Migration In Europe UNHCR, P: 4.

⁴ - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic: 1.

عن ذويهم ، واعتبرت إن اللقيط الموجود في إقليم دولة متعاقدة - ما لم يثبت خلاف ذلك - مولودا في هذا الإقليم من أبوين يحملان جنسية هذه الدولة . وبهذه الطريقة يتم تقليل خطر حالات انعدام الجنسية بالنسبة للقطاء (١) . هذا وقد وضعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية بشأن اتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية ، وتستخدم المواد من ١ إلى ٤ من هذه الاتفاقية لضمان " حق كل طفل في الحصول على جنسية " ، وحتى الأطفال ، الذين لم يتم تسجيل ولادتهم ، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على ضمانات اتفاقية عام ١٩٦١ . وتتعلق المواد من ١ إلى ٤ بشكل أساسي بحق الأطفال باكتساب الجنسية . وإن حجر الزاوية في هذه الجهود المبذولة لمنع حالات إنعدام الجنسية بين الأطفال هو الضمانة الواردة في المادة ١ من الاتفاقية . إذ أكدت الاتفاقية على منح الطفل الذي سيصبح عديم الجنسية الحق في الحصول على جنسية دولة ميلاده من خلال إحدى وسيلتين . يجوز لأي دولة أن تمنح جنسيتها تلقائياً بموجب القانون للأطفال المولودين على أراضيها والذين قد يصبحوا عديمي الجنسية لولا ذلك (بحكم القانون) . وبدلاً من ذلك ، يجوز للدولة أن تمنح الجنسية لهؤلاء الأفراد في وقت لاحق عند تقديم الطلب . فقد يخضع منح الجنسية عند الطلب بموجب المادة ١/الفقرة ٢ ، لواحدة وأكثر من الشروط الأربعة في الفقرات من ٣٦ إلى ٤٨ من المبادئ التوجيهية (٢) . كذلك تضمنت الاتفاقية أحكاماً تتعلق ، باكتساب جنسية الأم عن طريق النسب إذا ولد الطفل في دولة الأم وسيكون عديم الجنسية لولا ذلك . والحصول على جنسية أحد الوالدين عن طريق النسب من خلال إجراء طلب للأفراد الذين لا يحتسبون جنسية دولة الميلاد (٣) ، وعند الحصول على جنسية أحد الوالدين عن طريق النسب للأفراد المولودين في الخارج والذين سيكونون لولا ذلك عديمي الجنسية (٤) . ومنعت الدول المتعاقدة من إبداء تحفظات على المواد من ١ إلى ٤ ، ومع ذلك ، تسمح بعض الأحكام للدول المتعاقدة بالاختيار بين طريقتين أو أكثر لمعالجة حالات انعدام الجنسية بين الأطفال (٥) .

وكذلك نصت الاتفاقية على حكم ينظم جنسية اللقطاء ، ونصت على قاعدة تنظيم النطاق الإقليمي للاتفاقية ، وحددت الأحكام الانتقالية التي غطت النطاق الزمني للمادة ١ (٦) . وقامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوضيح المادة ٢ من الاتفاقية . لأن مصطلح " اللقيط " في اتفاقية ١٩٦١ لا يقتصر على الأطفال في سن معينة ، في حين أن الحد الأدنى من هذا الحكم هو أنه ينطبق على جميع الأطفال غير القادرين على التواصل بعد ، فإن ممارسة الدولة تبين أن هذه المادة تنطبق بطريقة أوسع بكثير على الأطفال من مختلف الأعمار . ويمكن التعرف على نطاق تعريف " اللقيط " على هذا النحو في مناسبات معينة . وقد تم ذكر إحدى ثغرات القانون الدولي الخاصة باللقطاء في الاتفاقية ، وهي أن اللقطاء الذين اكتسبوا جنسية ، قد يفقدون هذه الجنسية عند العثور على والديهم ولا يمكن لديهم نقل جنسيتهم إلى الطفل . كما أدرجت المفوضية مبدأ توجيهياً لحل هذه الفجوة ، وهو أن " الجنسية التي اكتسبها اللقطاء عملاً بالمادة ٢ من اتفاقية عام ١٩٦١ لا يجوز فقدانها إلا إذا ثبت أن الطفل المعني يحمل جنسية دولة أخرى " (٧) .

1 - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic: 2.

2 - HCR/GS/12/04 , 2012 , para: 2.

3 - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic : 1 / para : 3 , 4 .

4 - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic : 4 .

5 - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic : 17 .

6 - The Convention on the Reduction of Statelessness 1961, Artic: 2 , 3 , 12 .

7 - HCR/GS/12/04 , 2012 , Artic: vi / para : 61. And , The Convention on the Reduction of Statelessness 1961 , Artic : 2.

نلاحظ ان اتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، نجحت في تقديم وصف واضح لكيفية تجنب حالات انعدام الجنسية في الدول الأعضاء. فتعد هذه الاتفاقية وسيلة جيدة في حل الكثير من الغموض الناجم عن ثغرات القانون الدولي. واخيراً ، نؤكد على أن المسعى الذي رسمته كل من اتفاقية عام ١٩٥٤ و ١٩٦١ للقضاء على حالات انعدام الجنسية المعاصر للميلاد، وتقليص حالات انعدام الجنسية اللاحق للميلاد، لن يُكتب له النجاح إلا بوجود تعاون مشترك بين الدول و ارادة قوية لتطبيقها، من خلال التوفيق بين التشريعات الدولية والوطنية، والمرونة في التعامل مع بعض الحالات، واتخاذ اجراءات فورية لتلافي حرمان الطفل من الجنسية.

ثالثاً / اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩

١- **حق الجنسية في اتفاقية حقوق الطفل:** كان حق الجنسية للأطفال على وجه الخصوص مدرجاً ضمن وثائق حقوق الطفل الأخرى، مثل الإعلان غير الملزم بشأن حقوق الطفل ١٩٥٩، إذ يُمنح الطفل منذ ولادته اسماً و جنسية^(١)، وتوصية عام ١٩٨٦، والإعلان بشأن المبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية ورفاهية الأطفال، إذ اشار إلى انه يجب أن يتمتع الأطفال بالجنسية، وأن يكون له الحق في اكتساب الجنسية^(٢). وفي ١٩٩٠ دخلت اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، والتي تضمنت الحق في اكتساب جنسية. وأن الأحكام الواردة فيها متاحة لجميع الأطفال، بما في ذلك القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (ربما عديمي الجنسية). وبرغم فعالية الاتفاقية، إلا أن حجم تأثيرها يبدو مختلفاً من دولة إلى أخرى. إذ تعترف الاتفاقية بحق الطفل في الحصول على الجنسية، ويجب تسجيله فور ولادته ، ويتعين على الدول الأطراف تنفيذ هذا الحق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الوثائق الدولية ذات الصلة في هذا المجال. ولم تحدد الاتفاقية الجنسية التي يحق للطفل الحصول عليها^(٣). وقد قدمت لجنة حقوق الطفل في تقاريرها توصيات إلى العديد من البلدان حول هذا الأمر. إذ أكدت إلى أن في حالة ترك الطفل عديم الجنسية، ينبغي أن يحصل على جنسية الدولة التي ولد فيها^(٤)

إن الحق في اكتساب الجنسية ليس قائماً بذاته ، ولكنه يرتبط بالحق في الحصول على هوية قانونية ، والحق في الاسم ، والحق في تسجيل ميلاده . وتشمل الهوية القانونية للطفل شخصيته واسمه وعائلته وجنسيته . وبالتالي فإن الجنسية هي جزء من الهوية القانونية للطفل . وأكدت الاتفاقية إلى أن حرمان الطفل بشكل غير قانوني من بعض أو كل عناصر هويته ، يمكن أن يكون له عواقب سلبية مدى الحياة ، لذا ينبغي على الدول الأطراف تقديم "المساعدة والحماية" لإصلاح هوية الطفل^(٥)

وقد استند الحق في الحصول على الجنسية في الاتفاقية في الكثير من المبادئ المذكورة فيها، ومنها: المبدأ الاول وهو عدم التمييز ، وهذا يعني أنه ينبغي احترام الحق في الحصول على الجنسية، وضمانه لجميع الأطفال الخاضعين لولاية الدول الأعضاء، بغض النظر عن " عرق والدي الطفل أو الوصي القانوني عليه ، أو لونه، أو جنسه، أو...أو أي وضع آخر". وعلى الدول أن تتيح للطفل الحصول على الجنسية ، ولا ينبغي لها منعهم من الحصول عليها. ان مبدأ عدم التمييز أساسي في

¹ - Declaration on the Rights of the Child (1959) , principle 3 .

² - Declaration on Social and Legal Principles relating to the Protection and Welfare of Children , Artic : 8 .

³ - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 7 .

⁴ - CRC/C/CHE/CO/2-4 , 2015 . Para :III / c .

⁵ - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 7 , 8 .

منع حالات انعدام الجنسية لدى الأطفال. فإذا تم إدماج هذا المبدأ الحيوي بشكل كامل في التشريعات الدولية والإقليمية والمحلية، فسيتمكن كل فرد، بغض النظر عن جنسيته، من الوصول إلى احتياجاته الأساسية، وستقل عواقب عدم الحصول على الجنسية^(١). والمبدأ الثاني متمثل بالمصالح الفضلى للطفل، إذ يجب أن تحظى تلك المصالح بالاعتبار الأول في كافة القرارات المتعلقة بالطفل^(٢). أما المبدأ الثالث الذي يحدد حق الجنسية فهو، الحق في الحياة والبقاء والتنمية، إذ يجب أن تتاح للطفل فرصة التطور الكامل في جميع ميادين الحياة، أي جسدياً وعقلياً وروحياً وأخلاقياً واجتماعياً. وذلك لأن الجنسية تساعد في الوصول إلى الحقوق والخدمات اللازمة للتنمية الذاتية، مما يعزز أهمية منع حالات انعدام الجنسية بين الأطفال^(٣)، والمبدأ الأخير هو آراء الطفل، إذ إن للأطفال الحق في إبداء آرائهم، ويجب على البالغين الاستماع وأخذ ذلك في الاعتبار عند اتخاذ القرارات التي تهمهم، وخاصة تلك التي تؤثر على جنسيتهم^(٤).

وقد قدمت لجنة حقوق الطفل عدة توصيات إلى الدول بشأن كيفية تفسير الحق في الحصول على الجنسية في المادة ٧ من الاتفاقية. وبينما لا تشير الاتفاقية نفسها إلى القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم^(٥)، فإن لجنة حقوق الطفل حددت القصر غير المصحوبين بانهم "الأطفال الذين انفصلوا عن والديهم وأقاربهم الآخرين ولا يتلقون رعاية من قبل شخص بالغ يكون مسؤولاً عن ذلك، بموجب القانون أو العرف"، وهذا ينطبق على جميع الأطفال كافة دون سن ١٨ سنة وفق المادة ١ من الاتفاقية. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا مختلفاً وفق القانون المحلي فيما لو نص على الوصول إلى سن البلوغ في سن مبكرة عن ذلك. والأطفال المنفصلون عن ذويهم هم "الذين انفصلوا عن كلا الوالدين، أو عن مقدم الرعاية الأساسي القانوني أو العرفي السابق لهم، ولكن ليس بالضرورة عن أقارب آخرين. ولذلك قد يشمل هؤلاء الأطفال المصحوبين برقعة أفراد بالغين آخرين من الأسرة"^(٦).

وغالبا ما يواجه القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم مشكلات مماثلة في تأمين حقهم في الحصول على الجنسية. إذ أكدت اللجنة بأن البيانات المتعلقة بالقصر غير المصحوبين والأطفال المنفصلين نادرة وغير كافية لاجراء "تحليل مفصل لتنفيذ حقوقهم". وفي حين أن التعليق العام رقم ٦ للجنة لا ينطبق الا على القصر غير المصحوبين والأطفال المنفصلين "خارج بلد جنسيتهم"، أو مكان إقامتهم المعتاده، إلا أن المبادئ التوجيهية يمكن أن توفر حماية أكبر لل "النازحون داخل بلادهم". ولهذا السبب تحت اللجنة أيضا الدول على اخذ هذه المبادئ في الاعتبار عند توفير (التشريعات أو المبادئ التوجيهية بشأن) الحماية للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم داخل بلدانهم. وفي التعليق العام رقم ٦ تقدم اللجنة مبادئ توجيهية بشأن حماية العديد من حقوق الأطفال على النحو المذكور في الاتفاقية، وتشمل هذه الحقوق والمبادئ على سبيل المثال لا الحصر وهي: عدم التمييز، والمصالح الفضلى للطفل، والحق في الحياة والبقاء والنمو^(٧).

1 - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 2 .

2 - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 3 .

3 -The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 6 / para : 5 , 6 . And , Stateless and Human Rights , The Convention On The Rights Of The Child , Institute on Statelessness and Inclusion , 2018 , p : 9 .

4 - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 12 .

5 - General Comment , Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para : 5 .

6 - General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para : 6 , 7 .

7 - General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para : 18 , 19 , 23 .

وأكدت اللجنة على أهمية تحديد الطفل القاصر غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه بهذه الصفة ، وإن اجراءات تحديد الهوية ، مثل تقييمات العمر يجب أن تتم بطريقة آمنة (١) . وفي عدة مناسبات ، اعترفت اللجنة بضعف القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، مثل تعرضهم للاستغلال ، وسوء المعاملة ، وغيرها (٢) . وأكدت الاتفاقية على أن حقوقهم لا يجوز تقيدها بسبب " التحفظات التي ابدتها الدول الأطراف" (٣) . ومع ذلك فإنه خطر عدم الحصول على جنسية لم يُذكر في هذا التعليق العام رقم ٦ ، في حين أن القصر غير المصحوبين والمنفصلين معرضون بشكل خاص لخطر عدم الحصول على جنسية .

٢- حق الجنسية في مصالح الطفل الفضلي : تلعب المصالح الفضلي للطفل دوراً حاسماً في اتفاقية حقوق الطفل ، وينبغي أن تسود هذه المصالح على المصالح الأخرى . وهذا يعني انه في جميع القرارات المتعلقة بالطفل ، يجب أن تكون هذه المصالح هي الاعتبار الأول . وهذا يشمل بالتالي القرارات المتعلقة بالحق في الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين . وعند النظر إلى المصالح الفضلي للأطفال النازحين ، على سبيل المثال ، يجب أن تكون لهذه المصالح الاعتبار الأساسي خلال جميع مراحل النزوح التي قد تؤثر على حياة الطفل غير المصحوب أو المنفصل عن ذويه بشكل كبير ، ويجب مراعاة هذه المصالح الفضلي ، وتوثيقها (٤) . ووفقاً للجنة حقوق الطفل ، فإن العناصر التي يمكن أن تكون مهمة لتقييم المصالح الفضلي للطفل هي :- آراء الطفل وهويته ، والحفاظ على البيئة الأسرية والعلاقات ، ورعاية الطفل وحمايته وسلامته ، وحالة الضعف ، وحق الطفل في الصحة ، وحق الطفل في التعليم (٥) . وبالنظر إلى المصالح الفضلي للطفل في سياق الحق في الجنسية، فإنه ليس من المصلحة الفضلي للطفل بالطبع عدم حصوله على جنسية ، وان كونه عديم الجنسية ، يتعارض مع المصالح الفضلي للطفل ، ووفقاً لهذا المبدأ ، ينبغي أن يحصل الاطفال على الجنسية بعد ولادتهم مباشرة (٦) .

ومع ذلك ، على الرغم من أهمية المصالح الفضلي للطفل ، والأطوار المتعلقة بكيفية تقييم تلك المصالح ، لا يزال القصر غير المصحوبين والمنفصلين يواجهون خطر أن يصبحوا عديمي الجنسية . اذ ينبغي إيلاء اهتمام خاص " لحماية الأطفال غير المسجلين ، سواء كانوا غير مصحوبين أو منفصلين أو مع أسرهم " (٧) . وعلى الرغم من التعليقات العديدة والملاحظات العامة حول الحق في الحصول على اسم وهوية وجنسية للأطفال ، لم يتم تقديم أي ملاحظات بشأن الحق في الجنسية للقاصرين غير المصحوبين ، ولا سيما في التعليقاتين العامتين المشتركين رقم ٤ ورقم ٢٣ (٢٠١٧) . ومع ذلك ، فقد تم الاعتراف بالمخاطر التي يتعرض لها القصر غير المصحوبين (وربما عديمي الجنسية) بشكل خاص . وبطبيعة الحال ، فإن هذه المخاطر ليست في مصلحة الطفل (٨) . وقد تم

¹ - General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para: 31 .

² -General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para: 50 .

³ -General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para: 17 .

⁴ -Guidelines on supervised independent living for unaccompanied children, The Un. Refugee Agency , 2021 , p: 4 . And , General Comment , Committee on the Rights of the Child, No. 6, 2005 , para: 19 .

⁵ - CRC / C / GC / 14, 2013 , Para : 52-79 .

⁶ - CMW / C / GC / 4 – CRC / C / GC / 23 , 2017 .

⁷ - Aisha K Yousafzai , COMMENTARY STATELESSNESS AND YOUNG CHILDREN , Statelessness & Citizenship Review , vol : 4 , issu : 1 , 2022 , p: 160-162 . And , CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23 , 2017 .

⁸ - CMW / C / GC / 4 – CRC / C / GC / 23 , 2017 .

التأكيد على أهمية هذا المبدأ في قرار منيسون ضد فرنسا (Mennesson v. France) (بشأن الجنسية في سياق تأجير الأرحام) حيث قضت المحكمة أنه على الرغم من أن والدي الأطفال قد انتهكوا القانون (إذ أن تأجير الأرحام محظور بموجب التشريع الفرنسي) ، مما تسبب في إنكار بعض عناصر هوية الأطفال ، "فهناك سؤال جدي ينشأ حول مدى توافق هذا الوضع مع المصالح الفضلى للطفل ، التي يجب أن يكون احترامها هو التوجيه في أي قرار يتعلق بها" (1).

يمكن ملاحظة، ان اتفاقية حقوق الطفل تعد وثيقة دولية اساسية، وضمانه حقيقية لحقوق القصر غير المصحوبين والمنفصلين في الحق في الجنسية، وحمائتهم من انعدام الجنسية. إذ لم تنص على حق الطفل في الجنسية فحسب، بل اكدت على الدول ايضاً بضمن تنفيذ هذا الحق وعدم ترك اي طفل عديم الجنسية. كذلك لعبت لجنة حقوق الطفل دوراً مهماً في توجيه الدول حول كيفية تنفيذ التزاماتها لمنع حالات انعدام الجنسية لدى الأطفال. فمنذ تأسيسها، أصدرت الكثير من التوصيات تتعلق بحرمان الاطفال من الجنسية، وقد تم تقديم توصيات أخرى بشأن تدابير التنفيذ التي ينبغي للدول اتخاذها لتحسين حماية حق الأطفال في التمتع بحماية وطنية .

المطلب الثاني

قضايا القانون الدولي والتنفيذ في القانون المحلي

على الرغم من أن القانون الدولي يتضمن عدداً من الأحكام والمبادئ التي تحمي حق الطفل في الجنسية ، إلا أن هذا لا يظهر دائماً في التشريعات الوطنية . ويترك القانون الدولي امر حق اكتساب الجنسية للأطفال هامشاً كبيراً من حرية التقدير للدول نفسها ، الأمر الذي يمكن أن يخلق ثغرات في حماية هذا الحق من حقوق الإنسان ، فبعض الظروف والقيود تستبعد الأطفال من الحصول على الجنسية . ويُعد عمر القاصر غير المصحوب أو المنفصل عن ذويهم عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كانوا قادرين أو غير قادرين على الحصول على الجنسية . فإن المعلومات التي يستطيع الطفل أن يقدمها (وبثبتها) تُعد حيوية فيما يتعلق بقدرته على الحصول على الجنسية . وعليه سيتم مناقشة بعض القضايا الدولية والتنفيذ في القانون الوطني وكالاتي :-

الفرع الأول

القضايا الدولية

بالنظر لعدم إمكانية العثور على بيانات دقيقة عن القاصرين غير المصحوبين وخطر تعرضهم لانعدام الجنسية ، ونظراً لعدم إمكانية العثور على سوابق قضائية بشأن القاصرين غير المصحوبين

¹ - Addressing the right to a nationality through the Convention on the Rights of the Child , A Toolkit for Civil Society , Institute on Statelessness and Inclusion, 2016 , p: 9 .

وحقهم في اكتساب جنسية ، سيتم تسليط الضوء على السوابق القضائية المتعلقة بحق الأطفال في الجنسية ، ليتم بعد ذلك تقييم ما إذا كانت المبادئ الناشئة عن هذه السوابق القضائية ستعالج الثغرات في القانون الدولي والإقليمي والوطني ، والتي يمكن أن تترك القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم عرضة لخطر انعدام الجنسية وكالاتي :-

أولا / قضية جينوفيز ضد مالطا (Genovese v. Malta)

وتتلخص هذه القضية في وجود صبي يدعى الكسندر (Alexander) ولد في إسكتلندا خارج إطار الزواج . والدته بريطانية ووالده مالطي ، ولكن والده لم يعترف به . وفي وقت لاحق ، لم يتم الاعتراف بالجنسية المالطية للصبي ، حتى عندما اعترف الأب بالصبي باعتباره ابنه ، كان لا يزال مستبعدا من الجنسية المالطية لأن قانون الجنسية المالطية يستبعد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج لأم غير مالطية واب مالطي ، إذ كانت الام فقط هي القادرة على منح الجنسية اذا ولد الطفل خارج اطار الزواج _ لقد تغير القانون منذ ذلك الحين- . وعليه يعد هذا القانون المحلي تمييزا ، وبالتالي تم الحكم بوجود انتهاك للمادتين ٨ (الحق في الحياة الخاصة) و ١٤ (عدم التمييز) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان . وفي الرأي المخالف للقاضي فالينسيا (Valenzia) ، اثرت مسألة إن المحكمة لم توضح بالتفصيل ما تطوي عليه هوية الشخص وسبب ارتباط الجنسية بها . إذ انه على الرغم من ان اكتساب الجنسية ليس منوصا عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في حد ذاتها ، إلا أن الحرمان من الجنسية يمكن أن يؤدي إلى انتهاك المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (في هذه الحالة بالاقتران مع مبدأ عدم التمييز الوارد في المادة ١٤) ، لأن الجنسية جزء من الهوية القانونية للفرد (١) .

ثانيا / يان وبوسيكو ضد جمهورية الدومنيكان (Yean and Violeta Bosico V. Dilcia Dominican)

ولدت كل من يان وبوسيكو في جمهورية الدومنيكان لام دومنيكية من أصل هايتي ، وقد حرما من الجنسية الدومنيكية وظلوا عديمي الجنسية لأكثر من ٤ سنوات. وهذا عرضهم لتهديد وشيك بالطرده من البلاد ، ونتيجة لذلك ، فقد مُنعا من الالتحاق بالمدارس . وهذه إحدى القضايا القليلة حتى الآن التي تناولت فيها المحكمة الحق في الجنسية الوارد في الاتفاقية الأمريكية. إذ تطبق جمهورية الدومنيكان مبدأ قانون الأرض ، لكنهم حرما من شهادات الميلاد بسبب أصلهم ووضع والديهم . وقد واجهت الفتاتان عدة صعوبات بسبب ذلك ، بل إن أحدهن لم تتمكن من تلقي التعليم لمدة عام كامل لعدم حيازتها وثائق هوية(٢). وفي جمهورية الدومنيكان، تم إبداء تحفظات بشأن مبدأ قانون الأرض . عادة ما سيكون المولود الجديد قادرا على الحصول على جنسية الدولة التي ولد فيها إذا كان المبدأ الرئيسي لتلك الدولة هو قانون الأرض . ومع ذلك ، تم استثناء "الأجانب العابرين" ، وبالتالي تم استبعاد هؤلاء الأشخاص من الحصول على الجنسية الدومنيكية على أساس مبدأ قانون

¹ -Case Of Genovese v. Malta,Application no. 53124/09,The European Court of Human Rights(Fourth Section),2011

² -Samuel Martínez,The Racialised Non-Being Of Non-Citizens: Slaves,Migrations And The Stateless,2020,p:36-39

الأرض^(١). ومع ذلك ، لم يكن هناك وصف لمن يعتبر أجنبيا في العبور . مُنحت السلطات حرية تحديد من يندرج ضمن نطاق "الأجانب العابرين" ، بما في ذلك أحيانا ، الأشخاص الذين كانوا في الدولة لأكثر من ١٥ سنة . وقد ذكرت لجنة البلدان الأمريكي لحقوق الإنسان " إن أي تقييد للحق في الجنسية لا يستند إلى مكان ميلاد الطفل يتعارض بشكل مباشر " مع مبدأ قانون الأرض . وأكدت المحكمة على أن الحق في الجنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان ولا يمكن "تعليقه" ، ولا يسمح بأي شرط تمييزي ، وأن انتهاكات حقوق الطفل "خطيرة بشكل خاص" وأن مصالحهم الفضلى ينبغي أن تسود ، وإن قضايا الفئات الضعيفة مثل ، الأطفال الإناث يجب أن تحظى باهتمام خاص ، فضلا عن ذلك ، لقد سلطت المحكمة الضوء على التوازن بين اختصاص الدولة فيما يتعلق في الحق في الجنسية ، وحقوق الإنسان في القانون الدولي . وأكدت ، بأنه لا يزال تحديد من له الحق في أن يكون مواطنا يقع ضمن الولاية القضائية المحلية للدولة ، ومع ذلك ، فإن سلطتها التقديرية في هذا الصدد يتم تقييدها تدريجيا مع تطور القانون الدولي ، وذلك لضمان حماية أفضل للفرد في مواجهة الأعمال التعسفية للدول . وهكذا ، في المرحلة الحالية من تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان ، فإن سلطة الدولة هذه محدودة بالتزامها بتزويد الأفراد بالحماية المتساوية والفعالة بموجب القانون من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، من خلال التزامهم بمنع حالات انعدام الجنسية وتجنبها والحد منها . ولذلك ، أمرت المحكمة الدولة باعتماد تدابير لإلغاء التمييز التاريخي الناجم عن نظام تسجيل المواليد ونظام التعليم ، واعتماد إجراء بسيط وسهل المنال ومعقول للأطفال الدومينيكيين المنحدرين من أصل هايتي للحصول على شهادة ميلاد . وأخيرا ، طلبت المحكمة من الدولة ضمان الوصول إلى التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال بغض النظر عن خلفيتهم أو أصلهم . واعتبرت المحكمة أن هذا الالتزام هو لغرض الحماية الخاصة التي يحق للأطفال الحصول عليها^(٢).

ثالثا / زهاو ضد هولندا (Denny Zhao V. Netherlands)

ولد **Zhao** عام ٢٠١٠ في اوترخت (Utrecht) ، ولدى تسجيل ولادته ، لم تقدم والدته أي دليل على جنسيته ، وتم تسجيل جنسية على أنها " مجهولة "او " غير معروفة" ، وحاولت تغيير جنسيته من " مجهولة " إلى "عديم الجنسية". وقد وجدت دراسة مسحية أجرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عام ٢٠١١ أن هناك ٩٠ ألف شخص وصفوا بأنهم يحملون جنسية " مجهولة " في السجل ، بما في ذلك ١٣ ألف طفل ، ولد الكثير منهم في هولندا . واعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٦ ، كان العدد الإجمالي للجنسية "غير المعروفة" قد بلغ ٧٤,٠٥٥ فرد ، من بينهم ١٣,١٦٩ طفلاً دون سن العاشرة . وفي عام ٢٠١٤ ، أعرب مفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا عن قلقه بشأن ٥,٦٤١ طفلاً مثل **Zhao** - تم تسجيلهم على أنهم "مجهولي الجنسية" لأكثر من ٥ سنوات^(٣) . ولهذا كان مطلوب إثبات افتقاره-المولود- إلى الجنسية ، وقد بُذلت عدة محاولات للحصول على تأكيد من السلطات الصينية بشأن ما إذا كان صاحب البلاغ يعتبر مواطنا صينيا ، لكن طلبت السفارة الصينية من الام أن تقدم ما يثبت أنها نفسها مسجلة "كمواطنه صينية" لكي يحصل طفلها على

¹-Samuel Martínez, The Racialised Non-Being Of Non-Citizens: Slaves, Migrations And The Stateless, The Statelessness & Citizenship Review , Vol :5 , No: 1 , 2023,p:36-39

²- Case of the Yean and Bosico Children v. The Dominican Republic, The Inter-American court, 2005.

³ - Council of Europe: Commissioner for Human Rights, Report by Nils Muižnieks Commissioner for Human Rights of the Council of Europe following his visit to The Netherlands at 2014, 2014. And , UNHCR, Mapping Statelessness in the Netherlands (2011) .

جنسية، لكنها لم تكن كذلك-اذ ولدت الأم عام ١٩٨٩ في الصين لكن لم تسجل الولادة وفقا للقانون الصيني ، وتم تهريبها إلى هولندا عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٩ تم تصنيفها- بعد إجراء تحقيقات بسبب هروبها-على انها " أجنبية غير شرعية" وفقا للقانون الهولندي^(١)- لذا تم تسجيل الطفل منذ ولادته في هولندا على أنه "غير معروف" ، ورفضت السلطات تغييره إلى "عديم الجنسية" على أساس أن الطفل لم يثبت انه لا يحمل جنسية ، اذ يقع عبء الاثبات على عاتق الطفل وليس السلطات . ولم يتمكن صاحب البلاغ -الطفل- من الحصول على الجنسية الهولندية دون الاعتراف باعتباره عديم الجنسية^(٢). واعتمدت لجنة حقوق الإنسان رأيا مفاده أن هذا الشرط جعل صاحب الشكوى غير قادر على التمتع بحقه كفاصر في الحصول على جنسية، في انتهاك للحقوق المكفولة وفق المادة ٢٤ / الفقرة ٣ بالاقتران مع المادة ٢ / الفقرة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وفي ٢٠١٢ رفضت البلدية الهولندية تسجيل الطفل باعتباره عديم الجنسية على أساس أنه لم يثبت أنه لا يحمل جنسية ، واعترف مجلس الدولة ، بان الأفراد الذين يحق لهم الحصول على الحماية يقعون تحت ثغرة في التشريع لا يمكن معالجتها إلا من خلال السلطة التشريعية ، وبدون الاعتراف بأنه "عديم الجنسية" ، لا يمكن لصاحب البلاغ -الطفل- الحصول على الجنسية الهولندية. وحتى باعتباره شخصاً عديم الجنسية معترفاً به، فإن القانون الهولندي يلزمه بالعيش في هولندا بتصريح إقامة قانوني لمدة ٣ سنوات قبل أن يصبح مؤهلاً للتقدم بطلب للحصول على الجنسية . وقد رأت لجنة حقوق الإنسان أن سلوك هولندا يشكل انتهاكاً لصاحب البلاغ -الطفل- وفق المادة ٢٤ / الفقرة ٣ بمفردها وبالاقتران مع المادة ٢ / الفقرة ٣ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وكان على هولندا تقديم تعويض مناسب ، ومراجعة قراراتها بشأن تسجيله كعديم الجنسية وكمواطن هولندي، وطلبت اللجنة إعادة النظر في الوضع المعيشي للطفل ، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب حدوث انتهاكات مماثلة مستقبلاً ، بما في ذلك مراجعة تشريعاتها المتعلقة بتحديد حالات انعدام الجنسية واكتسابها^(٣).

الفرع الثاني

التنفيذ في القانون الوطني

في الوقت الذي يتضمن فيه القانون الدولي والإقليمي حق الفرد في اكتساب جنسية ، فإن القوانين المحلية يمكن أن تحدث ثغرات في حماية الحق في الجنسية ، مما يعيق حق الطفل في اكتساب الجنسية ، وربما يتركه عديم الجنسية . ويختلف تنفيذ الحق في اكتساب الجنسية اختلافاً كبيراً بين الدول ، وأحياناً مع ضمانات جزئية فقط ، او شروط غير معقولة يحتاج الأطفال لاستيفائها حتى يتمكنوا حقا من الحصول على جنسية تلك الدول ، أو تدابير الحماية التمييزية ، أو مجرد التنفيذ غير الفعال للحق في اكتساب الجنسية للأطفال . وعليه سيتم تسليط الضوء على العديد من مشاكل التنفيذ هذه ، لتوضيح كيف يمكن أن يؤدي التنفيذ في القانون الدولي إلى خلق ثغرات في حماية الحق في الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم وكالاتي :-

١ - الدول الاطراف

¹ - CCPR/C/130/D/2918/2016.

² - Netherlands Nationality Act, 2015. Artic: 6 / 1-b.

³ - Denny Zhao v. The Netherlands(Communication 2918 / 2016), the United Nations Human Rights Committee, 2016

إن الموقف الأول الذي تنشأ فيه الفجوات ، هو الدول التي لا تصبح فيها دولاً أطرافاً في اتفاقيات معينة . واهم مثال على هذا هو ، انخفاض عدد الدول التي صدقت على اتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية ، فبرغم ذلك ، أن مضمون هذه الاتفاقية يعكس ويعزز بشكل واضح المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، مثل الحق في الحصول على جنسية والحق في عدم الحرمان منها تعسفاً . إذ بقدر أهمية المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٦١ ، فإن ما يهم في النهاية هو ممارسة الدول ، لذا على الرغم من أحكامها المفيدة فيما يتعلق بحماية الحق في اكتساب الجنسية ، فإن العديد من الدول لم تنفذ الاتفاقية (١).

٢ - معايير غامضة وقضايا التنفيذ

يمكن أن تنشأ ثغرات في حماية الحق في اكتساب الجنسية ، بسبب القواعد الغامضة والتنفيذ غير الصحيح للاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع . ومن الأمثلة على هذه الفجوات ، في اتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية عندما تكون الدول أطرافاً فيها هو ، النهج الذي تتبعه فيجي (Fiji) تجاه اللقطاء . فقد نفذت فيجي في تشريعاتها الوطنية وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل ، حكماً يتعلق باللقطاء . وينص هذا الحكم على اعتبار اللقطاء مولودين في فيجي . ومع ذلك ، أضافت فيجي إلى هذا الحكم شرطاً : " ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك " . وفقاً للجنة حقوق الطفل ، فإن هذا الشرط ممكن أن يحمل خطر انعدام الجنسية بالنسبة للأطفال الذين يمكن إثبات أنهم لم يولدوا في فيجي ، ولكن مع ذلك لا يمكن تحديد جنسيتهم . إذ نصت المادة ٧ من المرسوم على أن "أي طفل يُعثر عليه مهجوراً في فيجي يعتبر مولوداً في فيجي ما لم يوجد دليل على خلاف ذلك" . وهذا يتوافق مع المادة ٥ من المرسوم، التي تحدد الأسباب الثلاثة لاكتساب الجنسية، والتي تكون الولادة أحدها . وبجمع هذه المواد معاً، فإن الأطفال/الرضع الذين يتم العثور عليهم مهجورين في فيجي يصبحون مواطنين فيجيين، ما لم يكن هناك دليل يثبت خلاف ذلك. (٢).

أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ ، فتلتزم الدول الأطراف بكفالة أن تمنح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما . فقوانين الجنسية التي تميز ضد الأمهات في منح الجنسية قد تسفر عن كون الطفل عديم الجنسية في الحالات التي يكون فيها الأب عديم الجنسية، أو غير قادر على منح الجنسية بسبب ولادة الطفل في الخارج ، أو غير معروف ، أو غير متزوج من الأم وقت ولادة الطفل . كما أن عدم قدرة الأب على استيفاء الخطوات الإدارية اللازمة لمنح طفله جنسيته ، أو الحصول على دليل على جنسية طفله ، فسيتترك الطفل بلا جنسية ما لم يكن باستطاعة الأم أن تمنح الطفل جنسيته . وهذا التمييز ضد المرأة يعرقل خفض حالات انعدام الجنسية (٣) . وترتفع هذه المخاطر بوجه خاص عندما يكون والد الطفل منتمياً إلى منظمة إرهابية، وذلك لأن رجالاً كثيرين قد لقوا مصرعهم في القتال ، أو أُسرُوا وانفصلوا قسراً عن أسرهم . وينبغي تنقيح قوانين الجنسية ذات الطابع التمييزي التي تؤدي إلى زيادة خطر انعدام الجنسية في تلك الظروف لكفالة حق الأطفال في الحصول على جنسية بدون تمييز، بصرف النظر عن مركز والديهم أو أنشطتهم . فهناك الكثير من الأطفال الذين وُلدوا في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، والبالغ عددهم ٣٠٠٠٠ تقريباً . فقد يكونوا معرضين لخطر انعدام الجنسية ،

¹ -Guy S. Goodwin-Gill , Convention On The Reduction Of Statelessness , United Nations Audiovisual Library of International Law ,2011,p: 6.

² - CRC/C/FJI/Q/2-4/Add.1 , 2014 .

³ - CEDAW / C / GC / 32 , 2014 . para: 61 . And , Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women , Artic : 9 / para : 2 .

لأنهم لا يملكون سوى شهادات ميلاد صادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، والتي لا تعترف بها حكومة أي دولة . ويجوز استخدام تلك الشهادات لإثبات تاريخ الميلاد وعلاقة الوالد بالطفل. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد شدد أيضا على أهمية كفالة تسجيل جميع المواليد، بما في ذلك التسجيل المتأخر للمواليد الذي ينبغي أن يظل استثناءً^(١). وإذا لم تتمكن المرأة من تقديم اثبات زواجها من والد الطفل ، أو إذا كانت وثيقة الزواج مرفوضة لصدورها من منظمة إرهابية ، قد يصبح الطفل عديم الجنسية . وتخشى بعض النساء العار لزواجهن أو لإجبارهن على الزواج من عضو تابع لمنظمة إرهابية ، وبالتالي لا يرغبن أو لا يشعرن بالأمان الكافي للمطالبة بمنح أطفالهن جنسية . وهناك الكثير من النساء الذين انجبن أطفالا كثرة للاغتصاب لا يرغبن الى تسجيلهم خشية العار. وخاصة عندما يكون والد الطفل المقترض متورطا في اعمال إرهابية . وينبغي على الدول ايجاد ضمانات إجرائية لتكفل تسجيل ميلاد كل طفل بدون طلب معلومات عن الأب ، أو الوضع من حيث الزواج. وينبغي منح الجنسية للأطفال دوماً بدون وصم أو تمييز على أي أساس^(٢) .

٣ - عدم الالتزام بالاتفاقيات

تتضمن اتفاقية حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ أحكاما واضحا تمكن العديد من الأطفال عديمي الجنسية من الحصول على الجنسية . ومع ذلك ، حتى مع وجود عبارات صريحة وواضحة في القانون الدولي ، فلا يزال بإمكان الدول تنفيذ الاتفاقيات بشكل خاطئ ، أو ببساطة عدم الالتزام بالاتفاقية أو القوانين الوطنية التي أعقبتها . وخير مثال على ذلك ، هو هولندا . إذ تعرض قانون الجنسية الهولندي والإجراءات الإدارية ذات الصلة لانتقادات من قبل العديد من هيئات حقوق الإنسان^(٣). ومؤخراً، على سبيل المثال، وجدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان انتهاكاً للمعايير الدولية فيما يتعلق بحق الطفل في الحصول على جنسية في قضية *Denny Zhao v. The Netherlands* (2020)^(٤). وفي هذا الصدد، تعمل حكومة هولندا على إعداد مشروع قانون جديد يهدف إلى حل المشاكل التي يواجهها الأطفال عديمي الجنسية المولودون على الأراضي الهولندية، ولكن هذا الإصلاح لم يتم إقراره بعد . فإن الأطفال المولودين في هولندا لا يتمتعون دائماً بالحماية من انعدام الجنسية، ولا تزال العديد من الحالات دون حل. ولا يرجع ذلك فقط إلى عدم كفاية التشريعات، التي لا تتماشى مع الأحكام الدولية، ولكن أيضاً إلى العقوبات البيروقراطية الواسعة النطاق. ونتيجة لذلك، لا يتمكن الأطفال من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها ليعيشوا حياتهم بكرامة^(٥). وبرغم أن هولندا دولة طرف في اتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية ، واتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (والتي تستلزم مسؤولية تحديد حالات انعدام الجنسية)، ليس لدى هولندا آلية معمول بها لتحديد حالات انعدام الجنسية . ووفقا للموقع الإلكتروني للحكومة الهولندية، سيتم استحداث آلية . كما انتقدت لجنة حقوق الطفل النهج

1 - S / RES / 2427, 2018 . para: 25 .

2 - Handbook Children affected by the foreign phenomenon : Ensuring a child rights-based approach , united nation office of counter-terrorism , UN Counter – Terrorism Center , p: 45 .

3 - (CRC/C/NDL/CO/4) , 2015 .

4 - CCPR/C/130/D/2918/2016 .

5 - Joint Submission to the Committee on the Rights of the Child , Netherlands , 89th Pre-Sessional Working Group , institute on statelessness and inclusion , 2021 , p: 4 .

الهولندي في منح الجنسية. وذلك لان هولندا ، في قانون الجنسية الخاص بها ، وضعت عدة شروط يجب على الطفل استيفائها حتى يتمكن من الحصول على الجنسية الهولندية ، حتى عندما يولد على أراضي المملكة الهولندية ويصبح عديم الجنسية لولا ذلك . بل أن لجنة حقوق الطفل حثت هولندا على عدم اعتماد تعديل اقتراحته هولندا على قانون المواطنة الخاص بها^(١) . فان إحد الشروط المقترحة لم تسمح به اتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية ، اذ تضمنت قائمة شاملة بالشروط المحتملة ولا يُسمح بشروط أخرى^(٢).

ثانيا / السوابق القضائية الوطنية

إن اعمال الحق في الجنسية لا يمكن أن يؤثر سلبا فحسب على حماية هذا الحق ، لكن يمكن أيضا ان يحل بعض الثغرات في القانون الدولي عن طريق التنفيذ في القانون الوطني . وفي ٢٠١٧ ، اصدرت محكمة العدل العليا في المملكة المتحدة قرارا مهم بشأن حق الشخص عديم الجنسية في الحصول على الجنسية ، في حالة ما إذا كان لهذا الشخص أيضا الحق في الحصول على جنسية أخرى . ومن الأمثلة على السوابق القضائية الوطنية

B2 (Minh Quang Pham) V. SSHD-١

ولد B2 في فيتنام في ١٩٨٣ . وبعد شهر واحدا اصطحبه والداه إلى هونغ كونغ عن طريق البحر ، حيث عاشوا لمدة ٧ سنوات تقريبا . وفي عام ١٩٨٩ ، سافرت العائلة إلى المملكة المتحدة وطلبت اللجوء . وقد مُنحوا اذنا بالبقاء لأجل غير مسمى ، وحصلوا على الجنسية البريطانية في عام ١٩٩٥ . وعلى الرغم من انه لا هو ولا والديه يحملان جواز سفر فيتنامي على الاطلاق ، لم يتخذوا اي اجراء للتخلي عن جنسيتهم الفيتنامية . وفي سن ٢١ اعتنق B2 الإسلام . وفي ٢٠١٠ ، سافر إلى اليمن، حيث مكث حتى ٢٠١١ . ويقدر جهاز الأمن أنه أثناء وجوده في اليمن، تلقى تدريباً إرهابياً من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وكونه طليقاً، سيشكل تهديداً خطيراً وفعالاً لسلامة وأمن المملكة المتحدة وسكانها. وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ قررت وزيرة الخارجية حرمانه من الجنسية البريطانية وذلك لاسباب تتعلق بالأمن القومي^(٣) وله صلات بعدد من المتطرفين الإسلاميين ، على ان لا يؤدي امر الحرمان هذا الى جعله عديم الجنسية^(٤) ، وهذا بدوره يهدف إلى تفعيل المادة ٨/ الفقرة ١ من اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ . اذ ذكرت أنها مقتنعة بأن الأمر الذي تعتمزم إصداره لن يجعله عديم الجنسية . مع الإشعار بنية وزيرة الخارجية إصدار أمر بترحيله إلى فيتنام^(٥) . وفي ٢٠١٢ استأنف B2 ضد كلا القرارين امام SIAC . ومن اسباب الطعن هو ان ذلك سيجعله عديم الجنسية بحيث لا يجوز لوزيرة الخارجية اصداره بموجب المادة ٤/٤٠ من قانون ١٩٨١ البريطاني. وكان ذلك على اساس ان القانون الفيتنامي لا يسمح بالجنسية المزدوجة ، وبالتالي فقد جنسيته الفيتنامية عندما اصبح مواطناً بريطانياً. وبعد ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ ، رفضت الحكومة الفيتنامية قبوله كمواطناً فيتنامياً. ولم تتخذ أي خطوات منذ ذلك الحين لحرمانه من الجنسية الفيتنامية، بل ذكرت أن B2 ليس مواطناً فيتنامياً ولم يكن كذلك في ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ . وقد رأت المحكمة أن

1 - CRC/C/NLD/CO/4, 2015 .

2 - The 1961 Convention on the Reduction of Statelessness , Artic :1 / para : 2 .

3 - British Nationality Act 1981 , Artic : 40 / para : 2 .

4 - British Nationality Act 1981 , Artic : 40 / para : 4 .

5 - British Nationality Act 1981 , Artic : 40 / para : 5 .

كلمة "عديمي الجنسية" الواردة في المادة ٤٠(٤) تعني عديمي الجنسية بحكم القانون (أي لا تعتبره أي دولة مواطنًا بموجب قانونها) وليس عديمي الجنسية بحكم الواقع (أي أن يكون لديه جنسية بموجب قانون الدولة، ولكن محرومًا من حماية تلك الدولة). وخلصوا إلى أن الأثر المشترك لأمر وزيرة الخارجية الصادر في ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ والردود اللاحقة للحكومة الفيتنامية هو جعل B2 عديم الجنسية بحكم الأمر الواقع، ولكن ليس عديم الجنسية بحكم القانون. وكذلك رأت المحكمة أنه على الرغم من أن B2 كان مواطنًا بريطانيًا وقيم في المملكة المتحدة، إلا أنه ظل مواطنًا فيتناميًا ويحق له الحصول على حماية الحكومة الفيتنامية. واعتبروا أنه احتفظ بجنسيته الفيتنامية خلال جميع أحداث الثمانينيات والتسعينيات وأن قانون الجنسية لعام ٢٠٠٨ لم يغير وضعه القانوني. وأن فيتنام هي "دولة شيوعية، إذ تسيطر فيها السلطة التنفيذية على المحاكم وليس العكس"، فقد رأوا أنه إذا اختارت حكومة الدولة الأجنبية التصرف بما يتعارض مع قانونها الخاص، فإنها قد تجعل الفرد بحكم الأمر الواقع عديم الجنسية. وذكروا أنه في ظل هذه الظروف "يجب عليهم احترام سيادة القانون ولا يمكنهم وصف الفرد بأنه عديم الجنسية بحكم القانون"^(١). وأخيرًا، خلصت محكمة الاستئناف إلى أنه مواطن فيتنامي. وقد أيدت المحكمة العليا قرار محكمة الاستئناف عند الاستئناف. وهو الآن يقضي حكمًا بالسجن لمدة ٤٠ سنة ووضعت المملكة المتحدة ترتيبات لطرده، لكن ليس من الواضح متى أو أين أو كيف سيتم تنفيذ ذلك، فما كان واضحًا هو نية المملكة المتحدة إنهاء مسؤولياتها تجاهه كاحد مواطنيها^(٢).

٢- Somali(H2) v. United Kingdom

جاء المستأنف الذي هو من أصل صومالي مع والديه إلى المملكة المتحدة في عام ١٩٩٥. وحصل على جنسية المملكة المتحدة في ٢٠٠٤ عندما كان عمره ١٤ عامًا. وفي ٢٠٠٩، غادر المملكة المتحدة. وخلال ٢٠١١ - ٢٠١٢ كان في الصومال. كانت قضيته هي أنه تم اعتقاله من قبل حركة الشباب - الجماعة الإسلامية المتشددة في الصومال - . وفي ٢٠١٢، تم إصدار إشعار بنية حرمان المستأنف من جنسيته البريطانية. صدر الأمر في ٢٠١٢. ويدعي المستأنف أن الأمر غير صالح، لأنه جعله عديم الجنسية. وبما أن المستأنف كان بالخارج في ذلك الوقت، فقد كان أمامه ٢٨ يومًا لتقديم الاستئناف. ولم يستأنف الحكم خلال ٢٨ يومًا. وتم القبض عليه واحتجازه في سجن في جيبوتي. ومن جيبوتي تم ترحيله إلى الولايات المتحدة. ووجهت إليه اتهامات بالإرهاب وينتظر المحاكمة. وقد تم احتجازه بموجب "إجراءات إدارية خاصة" منعت التواصل مع محاميه الإنجليزي. وفي تشرين الأول ٢٠١٢، حدد ميتنغ جي (J. Mitting)، أحد أعضاء لجنة SIAC، ثلاث مسائل أولية في القضية: (١) ما إذا كان المستأنف قد قدم إشعارًا صالحًا بالاستئناف، (٢) ما إذا كان ينبغي تمديد الوقت للسماح باستئنافه، و(٣) ما إذا كان الحرمان من شأنه أن يجعله عديم الجنسية، (٤) ما إذا كانت الخدمة التي قدمها وزير الخارجية للمستأنف كانت خدمة جيدة.

لقد خلصت المحكمة إلى، أن إشعار نية الحرمان قد تم تقديمه بشكل صحيح. وأن المستأنف علم بالأمر سريعًا، مما أتاح له فرصة بدء الاستئناف في الوقت المناسب، أو لعائلته نيابة عنه. ولم يفعل

¹ - Rayner Thwaites, Proof of Foreign Nationality and Citizenship Deprivation: Pham and Competing Approaches to Proof in the British Courts, Vol : 85 , Issu : 6 , 2022 .

² - B2 V. The Secretary of State for the Home Department , Case Reference: [2013] EWCA Civ 616 , 2013 .

ذلك إلا بعد اعتقاله في جيبوتي وترحيله إلى نيويورك. ولم تقم عائلته بذلك نيابة عنه حتى تشرين الأول، أي بعد مرور ٤ أشهر تقريباً^(١)

٣- CRC - A.B.A et al. v. Spain

قدم ثمانية أطفال من الجنسية المغربية أربعة بلاغات مختلفة إلى لجنة حقوق الطفل، وقد ولدوا ونشأوا في مليلا (Melilla)-وهي مدينة إسبانية في المغرب-، لأبوين مهاجرين، لديهم وضع إداري غير قانوني . ولم يتمكنوا من الوصول إلى التعليم العام في مليلا عملياً، لأنه طلب منهم تقديم وثائق كان من الصعب أو المستحيل الحصول عليها نظراً لوضعهم الإداري غير النظامي. لذا وجدت اللجنة أن إسبانيا انتهكت حق مقدمي الطلبات في عدم التمييز وفي التعليم^(٢). وفي ٢٠١٩، تقدم جميع المتقدمين الأربعة بشكاوى أو طلبات لإنفاذ قانون التعليم أو تنفيذ إجراءات التسجيل في المدارس ، ثم قدموا استئنافاً إدارياً يطالبون فيه باعتماد تدبير احترازي عاجل أو أمر قضائي مؤقت يتضمن تسجيلهم في المدرسة . لكن تم رفض كل من هذه التدابير أو الأوامر القضائية من قبل المحاكم الإدارية الإسبانية في ٢٠٢٠.

لقد ادعى مقدموا الطلبات بوجود انتهاك للمادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل بسبب رفض السلطات السماح لهم بالالتحاق بالمدرسة وهذا يُعد تمييزاً على أساس أصلهم المغربي وانتهاكاً لمصالحهم الفضلى، لأن التعليم الابتدائي يُعد حقاً والتزاماً^(٣)، وبأنهم ولدوا في مليلا . وزعموا أن افتقارهم إلى التعليم يمنعهم من التمتع بمستوى معيشي لائق^(٤). أخيراً، أشاروا إلى أن مكان الإقامة الذي حضروا فيه أجبروا فيه على تعليم الدين الإسلامي، مما ينتهك حقهم وحق والديهم في الحرية الدينية^(٥) . بينما دفعت الدولة الطرف، بأنه لا يوجد أي تمييز ضدهم على أساس أنهم أجانب ، وأن مقدمي الطلبات لم يستنفدوا سبل الانتصاف المحلية المتاحة^(٦)، ولم يستأنفوا في المرحلتين الأخيرتين، مما جعل القرارات ذات الصلة نهائية . وكذلك بأن سبب منع المتقدمين من الالتحاق بالمدرسة هو ، بسبب وجودهم في مليلا بوضع غير قانوني وافتقارهم لتصريح إقامة أو تأشيرة . وبذلك اكدت إسبانيا عدم وجود أي انتهاك للاتفاقية^(٧). فيما وجدت اللجنة بان هناك انتهاكاً لحقهم في عدم التمييز وفي التعليم وفق المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل ، بالاقتران مع المادة ٢٨، وان استبعاد الطفل لفترة طويلة من نظام التعليم الإلزامي يشكل ضرراً لا يمكن إصلاحه. وأن عدم امتثال إسبانيا للتدابير المؤقتة المطلوبة (المتملة بالتسجيل الفوري للمتقدمين في المدارس) يشكل في حد ذاته انتهاكاً للمادة ٦ من

¹ - SPECIAL IMMIGRATION APPEALS COMMISSION, Appeal No: SC/120/2012 .

² - The Convention on the Rights of the Child 1989 , Artic : 2 , 28 . And , Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure , Artic : 6 .

³ - The Convention on the Rights of the Child , Artic : 3 .

⁴ - The Convention on the Rights of the Child , Artic : 28 , 29 .

⁵ - The Convention on the Rights of the Child , Artic : 14 .

⁶ - Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure, Artic : 7 / para : e .

⁷ -Statelessness , Case Law Database , Committee on the Rights of the Child -Communication Nos. 114/2020 , 116/2020,117/2020 and 118/2020

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. ثم وضعت اللجنة عدة توصيات على إسبانيا أن اتباعها⁽¹⁾.

¹ - CRC/C/91/D/118/2020 .

Sources /

First / Books

- Addressing the right to a nationality through the Convention on the Rights of the Child, A Toolkit for Civil Society , Institute on Statelessness and Inclusion, 2016 .
- Aisha K Yousafzai , Commentary Statelessness And Young Children , Statelessness & Citizenship Review , vol : 4 , issu : 1 , 2022 .
- Childhood Statelessness, institute on statelessness and inclusion , The World's stateless wolf legal publishers ,2014 .
- Gerard-René De Groot, Children,their right to a nationality and child statelessness ,Cambridge University Press , 2014 .
- Handbook Children affected by the foreign -fighter phenomenon: Ensuring a child rights-based approach , united nation office of counter-terrorism , UN Counter – Terrorism Center .
- Bronwen Manby , Citizenship Law in Africa , A Comparative Study, African Minds on behalf of Open Society Foundations , New York, 2016 .
- Childhood Statelessness, institute on statelessness and inclusion , The World's stateless wolf legal publishes,2014 .
- Chris Creech and others, The Campaign To Endlessness In Egypt, Boston University School of Law International Human Rights Clinic Law Students, 2022.
- Kevin Browne and others ,Child Abandonment and its Prevention in Europe, The University of Nottingham (Institute of Work, Health & Organizations), Nottingham, UK, 2012 .
- Laura Van Waas, Nationality Matters Statelessness under International Law, School Of Human Rights Research Series, Volume 29, 2008.
- Mapping Statelessness in the Netherlands, United Nations High Commissioner for Refugees,(2011) .
- Nationality and Statelessness, A Handbook for Parliamentarians No. 11-2005, Inter-Parliamentary Union with the United Nations High Commissioner for Refugees,2005 .
- Separated Children in Europe Programme Statement Of Good Practice , Save the Children, the U.N. refugee agency, Third Edition, 2004 .
- Sir Robert Jennings and Sir Arthur Watts , Oppenheim's International Law , Oxford University Press , 9th Edition ,Volume 1, Parts 2 - 4, 2001 .
- Texts and Materials, The Child's Right To A Nationality And Childhood Statelessness, Institute on Statelessness and inclusion, 2018 .
- The World's Stateless children,Institute on Statelessness and Inclusion,Wolf Legal Publishers,2014

Second / thesis and dissertations

- Mai Kaneko - Iwase, M. , Nationality of 'Foundlings': Are your parents really 'unknown'? Assessment of 'foundlinghood' under international law to avoid statelessness, Doctoral Thesis, Maastricht University, 2020.

Third / Researches

- Falah Al Ghozali and others , The Protection Of Stateless Children Under The Instruments Of International Law, Media Keadilan: Jurnal Ilmu Hukum , Volume 14 , No. 2 , 2023 .
- J Sloth-Nielsen and M Ackermann , Unaccompanied and Separated Foreign Children in the Care System in the Western Cape –A Socio-Legal Study , University of Western Cape and Scalabrini Centre Cape Town South Africa, 2016 (19) .
- Joy K. Park and others , Global Crisis Writ Large: The Effects of Being Stateless in Thailand on Hill-Tribe Children, San Diego International Law Journal ,2009.
- Dean Ralph A. Sarmiento, The Right to Nationality of Foundlings in International Law, 2015.
- Falah Al Ghozali and others, The Protection Of Stateless Children Under The Instruments Of International Law, Media Keadilan: Jurnal Ilmu Hukum , Volume 14 , No. 2 , 2023.
- Rayner Thwaites, Proof of Foreign Nationality and Citizenship Deprivation: Pham and Competing Approaches to Proof in the British Courts ,Vol : 85 , Issu : 6 , 2022 .
- Samuel Martínez, The Racialised Non-Being Of Non-Citizens: Slaves, Migrations And The Stateless , The Statelessness & Citizenship Review , Vol : 5 , No : 1 , 2023 .
- William Thomas Worster, Customary International Law Requiring States To Grant Nationality To Stateless Children Born In Their Territory,The Statelessness & Citizenship Review,2022,Vol: 4,No:(1)

Fourth/ United Nations Treaties

- American Convention on Human Rights 1969.
- African Charter on Human and Peoples' Rights 1981.
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1979).
- Convention on the Reduction of Statelessness 1961.
- Convention on the Rights of Persons with Disabilities 2006.
- Convention on the Rights of the Child 1989.
- Convention relating to the Status of Refugees 1951.
- Convention relating to the Status of Stateless Persons 1954.
- Declaration on Social and Legal Principles relating to the Protection and Welfare of Children 1986.
- Declaration on the Rights of the Child (1959).
- Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1965) .
- European Convention On Nationality 1997 .
- International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families 1990.
- International Covenant on Civil and Political Rights (1966) .
- 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons .
- Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure.
- Universal Declaration of Human Right 1948 .

Fifth / National Laws

- Africa Children's Act, 2005 .
- Births And Deaths Registration Act 1992 .
- Netherlands Nationality Act, 2015 .

Sixth / International documents

- A / HRC / 23 /23, 2013 .
- CCPR/C/130/D/2918/2016.
- CEDAW / C / GC / 32 , 2014 .
- CMW / C / GC / 4 – CRC / C / GC / 23 , 2017
- CRC / C / GC / 14, 2013 .
- CRC/C/91/D/118/2020.
- CRC/C/CHE/CO/2-4 , 2015 .
- CRC/C/FJI/Q/2-4/Add.1,2014.
- CRC/C/NDL/CO/4), 2015.
- HCR/GS/12/04, 2012 .
- HRI/GEN/1/Rev.1 at 23 , 1994 .
- HCR/GS/12/01, 2012 .
- S / RES / 2427, 2018 .

Seventh / Case Law

- B2 V. The Secretary of State for the Home Department,Case Reference:[2013] EWCA Civ 616,2013
- Case of Ramadan v. Malta , Application no. 76136/12,The European Court of Human Rights (Fourth Section),2016 .
- Case of the Yean and Bosico Children v. The Dominican Republic,The inter-American court, 2005
- Case Of Genovese v. Malta, Application no. 53124/09,The European Court of Human Rights(Fourth Section),2011.
- Case of Castillo Petruzzi et al. v. Peru Judgment of May 30, 1999 (Merits, Reparations and Costs),Inter-merican Court of Human Rights ,1999 .
- Denny Zhao v. The Netherlands (Communication 2918/2016),the United Nations Human Rights Committee,2016
- Nottebohm, Liechtenstein v. Guatemala,Judgment,1955 I.C.J.4(Apr.6),International Court Of Justice,1955
- Statelessness, Case Law Database, Committee on the Rights of the Child -Communication Nos. 114/2020, 116/2020,117/2020 and 118/2020 .

Eighth / Articles, Reports and Studies

- Anja Radjenovic and others , Vulnerability of unaccompanied and separated child migrants, European Parliamentary Research Service,2024 .
- António Guterres, I am here, I belong , The urgent need to end childhood statelessness, The Un Refugee Agency .
- Attorney,The child's right to a nationality and childhood statelessness, A toolkit child rights actors,Unicef,2023.
- Bronwen Manby, Preventing Statelessness among Migrants and Refugees: Birth Registration and Consular Assistance in Egypt and Morocco, LSE Middle East Centre Paper Series , 2019 .
- Carol Batchelor, The International Legal Framework Concerning Statelessness and Access for Stateless Persons, European Union Seminar on the Content and Scope of International Protection: Panel 1 - Legal basis of international protection, Madrid: 2002 .,
- Childhood Statelessness, Peter McMullin Centre on Statelessness,The University of Melbourne,2023.

واخيرا ، نرى إن الحق في اكتساب الجنسية كحق من حقوق الإنسان ، معترف به في العديد من التشريعات الدولية والإقليمية والمحلية ، لكن على النقيض من ذلك ، نرى أنه عدد القصر غير المصحوبين والمنفصلين عديمي الجنسية في تزايد على مستوى العالم اجمع . فالمخاطر التي يواجهونها تظهر بأن الحق في الجنسية ليس محمياً بشكل كافي للأطفال كافة . وعلى الرغم من التأكيد على الكثير من المبادئ التي تمنع انعدام الجنسية للقصر ، فإن الدول لا تزال غير قادرة _ وربما غير راغبة _ في القضاء ومنع انعدام الجنسية ، وبالتالي فإن الكثير يعتمد على التشريعات الوطنية للدول في قضايا الحصول على الجنسية ، والتي قد يخلق تطبيقها ثغرات تمنع اكتساب الجنسية .

الخاتمة /

بعد ان تم البحث بموضوع الدراسة الموسوم " الحق في الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم " توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات وكالاتي :

- Children's right to a nationality, Open Society Justice Initiative.
- Council of Europe: Commissioner for Human Rights, Report by Nils Muiznieks Commissioner for Human Rights of the Council of Europe following his visit to The Netherlands at 2014.
- Draft Protocol To The African Chapter On Human And Peoples' Rights On The Specific Aspects Of The Right To A Nationality And The Eradication Of Statelessness In Africa Explanatory Memorandum,2018.
- Explanatory Report to the European Convention on Nationality 1997,chapter 1- general matters
- General Comment, Committee on the Rights of the Child, No. 6 , 2005 .
- Guidelines on supervised independent living for unaccompanied children,The Un.Refugee Agency,2021
- Guiding Principles on Unaccompanied and Separated Children, Inter-agency, International Committee of the Red Cross Central Tracing Agency and Protection Division,Geneva, 2004.
- Guy S. Goodwin-Gill, Convention On The Reduction Of Statelessness, United Nations Audiovisual Library of International Law,2011 .
- Joint Submission to the Committee on the Rights of the Child , the 88th Pre-Sessional Working Group , South Africa , Center for Child Law ,Institution On Statelessness and Inclusion , 2021 .
- Joint Submission to the Committee on the Rights of the Child, Netherlands, 89th Pre-Sessional Working Group, institute on statelessness and inclusion, 2021.
- No Child Should Be Stateless: Ensuring The Right To Nationality For Children In Migration In Europe, The right equality and citizenship 2014 – 2020, UNHCR,2020 , European Union .
- Special Immigration Appeals Commision, Appeal No: SC/120/2012.
- Statelessness And Displacement, Norwegian refugee council, Tilburg university .
- Stateless and Human Rights, The Convention On The Rights Of The Child, Institute on Statelessness and Inclusion, 2018.
- Pierre Cazenave, Unaccompanied and Separated Children in the Mediterranean Region ,International Center For Migration Policy Development , European Union, 2024 .
- Under The Radar And Under Protected, The Urgent Need To Address stateless children's rights, The UN. Refugee Agency.

النتائج /

- ١- يُعد الحق في الجنسية من أهم الحقوق . فالحق في الجنسية يمكن أن يؤثر على باقي حقوق الإنسان الأخرى، لذلك فإنه محمي بموجب بعض مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز ومبدأ المصالح الفضلى للطفل وغيرها.
- ٢- جميع فئات القصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، بما في ذلك الأيتام واللقطاء ، معرضون لخطر عدم الحصول على جنسية . وبالتالي يتعرضون لخطر العديد من انتهاكات حقوق الإنسان .
- ٣- برغم الجهود الدولية المبذولة في القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين ، فقد فشلت حتى الآن في منع حالات انعدام الجنسية بشكل كامل وفعال ، أو تقديم الحماية الكافية للقصر عديمي الجنسية . ويرغم وجود العديد من الوثائق الدولية التي تحمي الحق في الجنسية ، إلا أن هناك القليل من الأحكام الفعالة لحمايته . وكذلك من الممكن أن تخلق التشريعات الوطنية الناتجة عن القانون الدولي ثغرات ، مما يجعل القصر عرضة لخطر انعدام الجنسية .
- ٤- وفقا للقانون الدولي نظرياً ، يبدو كما لو أن الحق في جنسية القصر محمي بما فيه الكفاية . أما عملياً ، فتبدو الحماية الدولية المقدمة غير مجدية عند النظر إلى تنفيذها في الأطر الوطنية .
- ٥- لقد وُضعت العديد من الضمانات لحماية الحق في الجنسية . ونظرًا لأن الدول تتمتع بالولاية القضائية على هذا الحق ، فإن ممارسات الدول تختلف اختلافاً كبيراً في تطبيقه . إذ تختلف الضمانات في كل ولاية ، مما يترك فئات القاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عرضة لخطر انعدام الجنسية .
- ٦- هناك العديد من الضمانات الوطنية لحماية حق القاصرين غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن ذويهم في الحصول على الجنسية بالنسبة للأطفال حديثي الولادة بشكل عام ، لكن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للأطفال حديثي الولادة الأجانب . وأحياناً يتم استبعادهم من الضمانات التي تمنح الجنسية للقضاء . كذلك يُعد تسجيل المواليد المتأخر أمراً صعباً بشكل عام ، خاصة بالنسبة للأطفال الأجانب غير المصحوبين بذويهم . وهناك عامل حاسم آخر في انعدام الجنسية وهو عمرهم .
- ٧- يتم الحصول على الجنسية عند الولادة، بموجب مبدأي قانون الأرض وقانون الدم. عندما يتم تطبيق هذه المبادئ بشكل شبه حصري على بعضها البعض، فإن ذلك يمكن أن يسبب فجوات ويترك بعض الأشخاص عديمي الجنسية.
- ٨- تلزم اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية الدول الأطراف بشكل لا لبس فيه بمنح جنسيتها للقضاء ، سواء كانت تلتزم بحق الدم أو حق الأرض. ولا تسمح بأن يصبح تخلي الفرد عن جنسيته ساريًا ما لم يكن يحمل بالفعل جنسية أخرى أو يضمن اكتسابها .
- ٩- ان تسجيل المواليد لا يعني بالضرورة أن الطفل يتمتع بجنسية ،- برغم ان الجنسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتسجيل المواليد- ، ولكنه دليل على وجود الطفل ومعرفة نسبه ومكان الميلاد ليتمكن من اكتساب الجنسية . إذ بدون شهادات الميلاد وغيرها من وثائق الهوية، قد لا يتمكن الطفل من إثبات جنسيته ، أو إذا لم يحصلوا عليها بعد ، فهذا يمكن أن يتركهم عديمي الجنسية.

التوصيات /

- ١- حث الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الخاصة بانعدام الجنسية وخاصة، اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وينبغي أن يقدم القانون الدولي ضمانات أكثر إلزامًا لحماية حق الجنسية للقاصرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. لأن هناك الكثير من الثغرات التي تجعلهم عرضة لخطر انعدام الجنسية بسبب وضعهم الضعيف
- ٢- حث الدول على التعاون فيما بينهم لمساعدة القصر عديمي الجنسية بشكل مباشر، من خلال التشاور مع الدول المعنية، والعمل مع السلطات الوطنية المختصة لإيجاد حلول، وتنظيم وتعزيز القوانين الوطنية وخاصة المتعلقة في الجنسية لضمان حماية القصر عديمي الجنسية بدون تمييز.
- ٣- على الدول تسجيل كل ولادة بغض النظر عن، جنسية الطفل، أو جنسية والديه، أو وضعهم كعديمي الجنسية. مع الحث على زيادة الوعي بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بأهمية تسجيل المواليد وتسهيل تسجيل المتأخره منها، على أن يكون التسجيل مجانيًا، وسهل الوصول بدون تمييز.
- ٤- رفع مستوى الوعي والعمل على القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية للقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وإجراء البحوث النوعية والكمية لفهم نطاق وحالة القصر عديمي الجنسية بشكل أفضل.
- ٥- مساعدة القصر عديمي الجنسية على التمتع بحقوقهم الأساسية بإجراءات فورية، بما في ذلك حقوق التعليم والسكن والصحة وغيرها، بغض النظر عن جنسهم أو عمرهم أو خلفيتهم. وإطلاق التمويل والموارد على المدى الطويل لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها لحمايتهم.
- ٦- على الدول أن تُضمّن قوانينها المحلية ضمانات تحمي القاصر غير المصحوب أو المنفصل من الوقوع في حالات انعدام الجنسية. وتشمل هذه الضمانات إتاحة إمكانية الحصول على جنسية لجميع الأطفال الذين يولدون في أقاليمها والذين سيكونون لولا ذلك عديمي الجنسية، ولجميع الأطفال المولودين في الخارج لأحد رعاياها والذين سيكونون لولا ذلك عديمي الجنسية. وينبغي على الدول أن تتأكد من أن هذه الضمانات تتيح اكتساب الجنسية لكل طفل سيظل لولا ذلك من دون جنسية بأقرب وقت ممكن بعد الولادة. وينبغي أن تكون القرارات المتعلقة بالجنسية خاضعة لمراجعة قضائية فعالة.